مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: أمن الخليج العربي بين الاحتكار الامريكي ورغبة المشاركة الاوربية
اسم الكاتب: أ.د. غانم محمد صالح
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/117
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أمن الخليج العربي بين الاحتكار الأمريكي ورغبة المشاركة الأوربية[*]

أ.د. غانم محمد صالح[**]

(1)

حظي موضوع الأمن الخليجي باهتمام الأكاديميين والمفكرين والكتاب والسياسيين،العرب والأجانب، منذ فترة ليست بالقصيرة، فراحت بحوثهم وكتبهم ومقالاتهم تتوالى بالظهور في مختلف دول العالم ومن بينها الدول العربية، وذلك بسبب صلة هذا الموضوع بالأمن والسلم الدوليين من ناحية، وارتباطه بالأمن القومي العربي من ناحية أخرى، ولا شك أن السياسة المعاصرة للدول الفاعلة على المسرح الدولي، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، قد اعتبرت الأمن في الخليج العربي من أولويات هذه السياسة لأنه يدخل ضمن دائرة مصالحها الحيوية التي يجب تأمينها من أي تهديد محتمل: سواء كان هذا التهديد محليا، قادما من الداخل، أو دوليا مصدره إما عدد من دول الإقليم، أو الدول الأخرى التي لا تنتمي إليه. والأمن، كمفهوم، يراد به "العمل على التحرر من التهديد"[1]، أو أنه كلمة يقصد بها الطمأنينة التي تعني كل ما له صلة بالتعبير عن الوجود السياسي، أو الاستقرار والقدرة على مواجهة المفاجآت المتوقعة وغير المتوقعة دون أن يترتب على ذلك اضطراب في الأوضاع السائدة [2]. وفي سياق النظام الدولي يعرف الأمن بأنه قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وأساسها الأمن هو البقاء "لكنه"يحوي جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود. ولا يعني بـ "العمل على التحرر من التهديد" تحييده كلية، ذلك أنه في ظل الفوضوية، فأن الأمن يمكن، فقط، أن يكون نسبياً ولا يمكن أن يكون مطلقا[3] أما صور الأمن الأخرى، فإنها، ربما، لا تخرج عن ثلاث صور رئيسية أولاها هي مفهوم الأمن القومي التي يقصد بها تأمين سلامة الدول ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي[4]، وثانيها هي صورة الأمن الإقليمي الذي يعني سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى لوضع تعاون عسكري معين، أو تمنع أي قوة أجنبية أو خارجة عن الإقليم في التدخل في مشاكل ذلك الإقليم. وهو بهذا المعنى نوع من التحالف بين دول إقليم معين لتنظيم الدفاع عن ذلك الإقليم، فكرته الأساسية هي التعبئة الإقليمية من جانب والتصدي للقوى الداخلية من جانب آخر وحماية الوضع القائم status quo من جانب ثالث[5]. أما ثالث هذه الصور فهو الأمن الجماعي الذي يقصد به "التزام جميع دول منطقة معينة فيما بينها بحيث أن الاعتداء على أية دولة من تلك الدول يعني دخول جميع دول ذلك التنظيم مباشرة في الحرب ضد الدولة المعتدية[6]. وأمن الخليج العربي الذي هو أمن إقليمي أصبح، حديثا، قضية محورية لبارزة من قضايا الإستراتيجية الدولية، حتى غطت أهمية الخليج العربي على مناطق أخرى من العالم كان يعتقد، في الماضي، أنها تتقدم عليها بمقاييس الإستراتيجية والأمن والمصالح العليا لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا على حد سواء، وأصبح لتصورات هاتين القوتين من مسألة الأمن الخليجي انعكاسات واضحة على طبيعة العلاقة التي تربطهما وعلى مدياتها السياسية والاقتصادية، فضلا عن مدى تأثيرها على الأمن القومي العربي من منطلق أن أمن الخليج العربي هو جزء هذا الأمن، هذا الواقع يدفع باتجاه تقرير حقيقة تاريخية مؤداها أن أمن هذه المنطقة قد مر، حتى العقد الأخير من القرن الماضي، بمراحل رئيسية أربع هي[7]:

1- مرحلة السيطرة المباشرة لبريطانيا من خلال تدخلها المباشر وفرض هيمنتها عليها بقوة سلاحها"الاستعماري" ابتداءً وعن طريق دبلوماسيتها التي قادت إلى عقد اتفاقيات، متعددة الأشكال، ترجمت هذه الهيمنة لاحقا

2- مرحلة السيطرة الأمريكية ولكن من خلال طرف ثالث (إيران) يقوم بالمهمة نيابة عنها أحياناً.

---

[*] **قدم هذا البحث لأغراض التفرغ العلمي.**

[**] **كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد.**

3- رحلة من الغموض وعدم الاستقرار لم تتحدد خصائصها ولا قسماتها الواضحة لفترة كانت خلالها الولايات المتحدة الأمريكية عاجزة، أو أنها لا تملك الجرأة على إعلان عودتها إلى تلك السياسة التي اتبعتها وبطانيا خصوصاً وأن هناك قوى دولية أخرى (أوربا مثلا) كانت تظهر اهتماما متزايدا بالمنطقة، كما أن مظاهر الصراع بين بعض دول الإقليم، إيران والعراق، لم تكن قد حسمت بعد.

4- مرحلة بروز الدولة العبرية لتقوم بنفس الدور الذي كانت تقوم به إيران خلال المرحلة الثانية.

هذا التطور الذي قاد إلى مثل هذه النتيجة لا بد وأن يثير تساؤلا منطقيا هو أن مثل هذا التخطيط لا يمكن أن يكون قائما على أرض الواقع لو لم تكن هناك مزايا، أو بعبارة أدق، خصائص هامة يتمتع بها الخليج العربي.

****

(2)

لا تخلو أية دراسة سياسية أو اقتصادية، تتناول الخليج العربي بالبحث من التعريج على ما تتصف به هذه المنطقة من سمات مهمة تميزها عن سواها من مناطق العالم الأخرى، ومن ثم تقرر أنها منطقة جذب للقوى الدولية المؤثرة في رسم سياسة العالم. فأولئك الذين اندفعوا وراء تأمين مصالح دولهم من سياسيي أوربا قد أدركوا، مبكرا، ان الجغرافيا هي العنصر الوحيد والدائم للسياسة، من هنا تظهر أهمية دراسة الخصائص الجغرافية للخليج العربي باعتبارها قاعدة لمعرفة العناصر الجوهرية التي حولت المنطقة إلى واحد من أبرز المجالات الحيوية في العالم خلال القرن الماضي، وهو امتداد فرعي للمحيط الهندي الذي يشكل أهمية استثنائية على السلم والأمن في العالم، فأي ذراع بحري آخر، طبقا للعبارات التي ساقها آرنولد ولسون لم يقدم ولن يقدم حتى يومنا هذا مجالا حيويا للجيولوجي كما للآثاري، للمؤرخ كما للجغرافي، لرجل الأعمال، ولرجل الدولة وللمتخصص في الشؤون الإستراتيجية كما قدمته مياه الخليج[8]. هذه الطبيعة الجغرافية تكون لدى الباحث انطباعا عن الوسط أو البيئة التي تشكل في مجموعها الخصائص الواقعية للمجال الذي يكونه الخليج العربي، هذا المجال لن يكون ذا أهمية سياسية، ما لم يتحول إلى مسرح theater إي إلى قوة دافعة للدبلوماسية أو للإستراتيجية، فتتحول خصائص البيئة الجغرافية ومكوناتها إلى عنصر جوهري في العلاقات الدولية، عندما ترتبط مسألة الحرب أو السلم بحقائق تفرضها الجغرافية وتشكل بضوئها السياسة[9]. وتأسيسا على هذا التصور أصبحت منطقة الخليج العربي أهم منطقة إستراتيجية في العالم فهي تعد الآن "منطقة الأمن" و"الإسفنجة العجيبة التي تقطر نفطا"[10] "للدول الصناعية الكبرى التي تعتمد عليها في مصادر طاقتها كقوة محركة لقاعدتها الصناعية الضخمة، و"ميزانا حساسا" لأمنها الاقتصادي[11]. ولا شك أن إطلاق صفات أو سمات كهذه على منطقة الخليج قد استندت إلى معطيات مهمة أخرى أليس وجودها يقع في أسفل الاتحاد السوفييتي (السابق) أي في أضعف مواقعه الحدودية (المنطقة الرخوة) لذلك اعتبرت بمثابة الخنجر المصوب إلى تلك الدولة؟ ألا تصلح هذه البحيرة الواسعة شبة المغلقة مكانا لإيواء الأساطيل أو الغواصات؟ ألا يمثل النفط المتدفق منها قوة مساندة للوجود العسكري الخارجي؟ ألا تتمتع هذه المنطقة بقدرات مالية هائلة تجعلها قادرة على تقديم المساندة الفعالة في حالة استثمارها لها في الولايات المتحدة الأمريكية أو في بقية دول العالم الرأسمالي الأخرى؟إن مثل هذه الأهمية التي يتمتع بها الخليج العربي من شأنها أن تغري أو تدفع بالقوى الدولية الكبرى لرسم سياسات وبناء استراتيجيات لضمان استمرار تأمين مصالحها فيه وتحقيق أهداف سياساتها المعلنة تجاهه. والولايات المتحدة الأمريكية وأوربا هي القوى الرئيسية ذات المصالح لذلك سنتناول أبعاد إدراكها الأمني في الخليج أولا، ثم لمدى تأثيرات ذلك على التصور العربي لهذا الأمن بعد ذلك.

****

(3)

يمثل الخليج العربي أهمية خاصة للأمن الأمريكي لا فقط في حالات القتال بل وكذلك في لحظات السلم، فهذه المنطقة انتقلت بالتدريج لتصبح أحد مراكز القلب بالنسبة للإستراتيجية

الأمريكية، والتي تعني أن السياسة الأمريكية على استعداد لأي نوع من أنواع الحروب، بما في ذلك الصراع النووي لمنع تلك المنطقة من السقوط بأيدي خصومها [12]. أهمية الخليج العربي، إذن، ارتفعت لتصير اليوم قلب التوازن الاستراتيجي، وليس مجرد أحد عناصر ذلك التوازن، ولقد أضحى من المسلم به أن معضلة الأمن في النظام الإقليمي الخليجي ليست هي معضلة داخلية أو إقليمية، وإنما هي، في المقام الأول مرتبطة بالسياسات الأمريكية[13]. فالولايات المتحدة وإن كانت قد تواجدت في الخليج العربي منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر[14]، لكن توليها مسؤولية الأمن يرتبط بإعلان بريطانيا، عام 1971، عن انسحابها منها، فأعلنت منذ ذلك التاريخ أن أهدافها المسطرة على أجندة إداراتها المتعاقبة لا تخرج عن الآتي: تعزيز الأمن الإقليمي وضمان حرية الوصول إلى الموارد والأسواق دونما عائق، والحفاظ على حرية الملاحة، وحماية المواطنين الأمريكيين والممتلكات وتدعيم أمن الحلفاء والأصدقاء الإقليميين[15]. مع هذا فإن تولي واشنطون لمسؤولية أمن النظام الإقليمي الخليجي لم يؤد إلى استقرار هذه المنطقة وإنما جعلها تتخبط في حالة من الصراعات والأزمات والحروب: فما أن ينتهي صراع حتى يبدأ صراع أكثر حدة، وما أن تنتهي أزمة حتى تخلق أزمة مستعصية أخرى، وما أن تنتهي حرب مدمرة وعنيفة حتى يتم وضع بذور حرب جديدة أكثر دمارا وعنفا. فالتوترات والصراعات هي القاعدة السائدة في حين أن الأمن والاستقرار هما الاستثناء بالنسبة لهذا الإقليم[16]. ومن هنا جاءت تسويغات القول أن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية قد أخفقت في تحقيق أمن المنطقة، حيث أن الهدف المبدئي لأي إستراتيجية أو إطار عمل أو تحالف أو مؤسسة أمنية، سواء كانت أحادية أو ثنائية أو متعددة الأطراف، هو توفير النظام في بيئة مكونة من دول فردية ذات مصالح وقيم وأيديولوجيات متصارعة ومتداخلة. وقد أكدت التجارب الأمنية العملية، أن فكرة النظم الأمنية تتعارض مع إصرار طرف ما على تحقيق مصالحه من خلال التهديدات والقهر، إذ أن النظام الأمني يتم من خلال الحلول الوسط التي لم تسع إليها الولايات المتحدة، بل أنها سعت إلى تكريس هيمنتها على المنطقة، دون الأخذ بالاعتبار مصالح الأطراف الإقليمية المختلفة[17]. إن استعراضا سريعا لتأصيلات تلك السياسات الأمنية في الإقليم الخليجي سيظهر مدى صحة مثل هذه التصورات:

أولا: ففي السبعينات اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية تكوين مجموعات إقليمية تضم تركيا وإيران والباكستان والكويت والسعودية تقوم بمهمة "ملئ الفراغ" المترتب على الانسحاب البريطاني من الخليج. غير أن مصر وسوريا والعراق عارضت هذا الاقتراح لأنه لم يكن غير تجديد لسياسة الأحلاف الذي سبق للعرب أن رفضوها واستعاضوا عنها بسياسة الحياد الايجابي، كما دفعت الظروف الإقليمية والظروف الدولية كلا من السعودية والكويت إلى الإعلان عن عدم الرغبة في المشاركة بأي حلف أو تكتل سياسي أو عسكري، لان الظروف ليست مؤاتية تماما لإخراج مثل هذه الفكرة إلى حيز الواقع، إزاء ذلك جاءت السياسة البديلة بخصوص ضمان الأمن في الخليج العربي لتربطه بين الإمكانات المحلية، لأي بلد حليف، والمساعدات الأمريكية المقدمة على أن يتحمل البلد الحليف لواشنطون عبئ الاستعداد وتوفير الطاقة البشرية، وأن تقوم الحكومة الأمريكية، بالمقابل بإمداده بالخبرة والأسلحة والتكنولوجيا والمساعدات المالية، أما التجسيد العملي لهذه السياسة فهو شعار (فتنمة) الحرب الفيتنامية vietnamization[18]. هذه السياسة التي كان أساسها الاعتماد على القوى الإقليمية في حماية المصالح الأمريكية عرفت بمبدأ نيكسون Nixon Doctrine، الذي فرض واقع منطقة الخليج "خصوصيته" على تطبيقه من منطلق أن النظم الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة معظمها منتج للنفط ولديها فوائض مالية كبيرة، مما لا يتطلب، بالتالي، دعما ماليا منها كما هو الحال في فيتنام[19]. في هذا الإطار السياسي نظر إلى السعودية وإيران على أنهما تمثلان نقطتي الارتكاز Tow pillar[20] وإن تعاونهما من شأنه أن يوفر ما سمي "إطار قوي للاستقرار الفرعي– الإقليمي في منطقة الخليج"، وكان هذا يعني من بين ما يعنيه[21]:

أ) إزالة التناقضات بين المملكة العربية السعودية وإيران إلى أقصى حد ممكن.

ب) التركيز بالنسبة لإيران على القوة العسكرية أما السعودية فقط كان هناك اهتمام بها لما تتمتع به من نفوذ سياسي في الخليج وفي أفريقيا.

ج) تنسيق العلاقات مع القوى، الإقليمية الأخرى داخل النظام الشرق أوسطي (مصر وإسرائيل).

ثانياً: وقد أدى انهيار هذه السياسة تماما، نتيجة سقوط نظام الشاه عام 1979 وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران التي أخذت بسياسة خارجية راديكالية ومعادية للولايات المتحدة، إلى جعل هذه الأخيرة تسير باتجاه زيادة حضورها العسكري المباشر في المنطقة، والأخذ بمبدأ "قوات التدخل السريع" لحماية مصالحها النفطية وردع التهديد الاستراتيجي السوفييتي الذي اعتبر الخطر الأكبر والأهم خلال الربع الأخير من القرن الماضي[22]. وإذا كان سقوط النظام الإيراني قد أسقط معه مبدأ نيكسون لأنه أطاح بإحدى مرتكزتيه، فإن هذه التطورات الجديدة كانت هي الدافع وراء ظهور "مبدأ كارتر" Carter Doctrine الذي عبر عن توجهات السياسة الأمريكية نحو التدخل المباشر ضد المخاطر التي قد تحدق بها، ففي خطابه عن حالة الاتحاد الذي ألقاه في 23/كانون ثاني/1980، قال كارتر: "إن أي محاولة من أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج "الفارسي" سوف تعتبر هجوما على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وسوف يقابل ذلك الهجوم بكل الوسائل الضرورية، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة"[23]. هذا التركيز، من قبل الرئيس كارتر، على العودة إلى استعمال القوة العسكرية الأمريكية لم يكن يعني التخلي عن مبدأ نيكسون الخاص بالاعتماد على القوى الإقليمية لحماية المصالح الأمريكية، وإنما أصبح يعني، في واقع الأمر، تعويض القصور الناجم من الاعتماد على القوى الإقليمية في الأساس، كما برهنت على ذلك الثورة الإيرانية بخاصة، وأن القوى الإقليمية الأخرى، مصر وإسرائيل، بعيدة نسبياً عن الخليج[24]. وقد أحيطت هذه الصياغة الفكرية لمبدأ التدخل العسكري المباشر بمبررات إضافية مثل الحاجة لاستخدام القوة (ضد الدولة المنتجة للنفط) في حال فرض حضر نفطي، أو لمواجهة (التهديدات) التي تتعرض لها دول الخليج، أو تلك التي تطلق، أحيانا، في المنطقة العربية لاستخدام سلاح النفط لإرغام الولايات المتحدة على اتخاذ مواقف أكثر إيجابية من القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، فهذا المنطق يرفض الربط بين أمن الخليج وقضايا الصراع مع إسرائيل[25]. لقد أدركت الولايات المتحدة أن تأمين هذه الأهداف يقتضي اصطناع أدوات تضطلع بمثل هذه المهمة. وقد تنوعت القنوات التي تصب في مجرى هذه السياسة، وتراوحت بين إيجاد قوة للتدخل السريع، إلى إقامة حزام من القواعد العسكرية في المنطقة وما حولها (الصومال وكينيا وعمان) والحصول على تسهيلات عسكرية فيها (مصر والبحرين) عقب القيام بدعم قدراتها العسكرية وتطوير كفاءاتها القتالية بإجراء المناورات المشتركة، فضلا عن تشجيع اللقاءات، وإذكاء نزعة التعاون "الإقليمي" بين الدول الخليجية المعنية لتقوم بقسط من مسؤولية الحفاظ على الأمن بشكل عام. هذا التخطيط الأمريكي كان يستهدف ضمان مصالح الولايات المتحدة (الحيوية) التي كانت تتمثل في ضرورة الحفاظ على الأوضاع القائمة في الخليج Status quo وبالتالي تقوية النظم المتعاطفة معها، والقضاء على أي تنظيمات (ثورية) مناوئة، والحيلولة دون وقوع أي اضطراب في خطوط تدفق النفط، بسهولة، إلى الغرب[26].

ثالثا: ولقد تم دفع عملية بناء السياسة الأمريكية، في عهد الرئيس ريغان، أشواطا أبعد حين تقرر اعتبار كل من الاتحاد السوفييتي والشيوعية التهديدان الرئيسيان لمصالح الولايات المتحدة الأمنية سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر من العالم، ولهذا ارتؤي أنه من الضروري التركيز على سياسة البناء السريع للقوات الأمريكية من أجل اللحاق ومن ثم التفوق على الاتحاد السوفييتي مع تجاهل مشكلة الصراع العربي – الإسرائيلي بشكل كبير. لذا كانت الخطوة الأولى في منطقة الشرق الأوسط هي محاولة تطوير إجمال استراتيجي Strategic consensus من أجل تنمية وتشجيع الاستقرار والأمن ولإيقاف أي اندفاع سوفييتي أبعد مدى في الشرق الأوسط مع ضمان تعاون إسرائيل ومصر والأردن والسعودية وعمان. لقد شددت الإدارة الأمريكية الجديدة على ضرورة استخدام القوة العسكرية ليس فقط لحصر الإتحاد السوفييتي ولكن حتى لحل المشاكل السياسية الداخلية في الشرق الأوسط وفي غيره من أجزاء العالم الأخرى[27]. بتنفيذ هذه الخطوات تكون إدارة الرئيس ريغان قد عملت ليس على تبني مبدأ كارتر بأفكاره المطروحة حسب، وإنما تجاوزت ذلك إلى دعمه بالقوة الفعلية أيضا. وكانت أبرز مظاهر التعبير عن ذلك التطوير هو إعادة تنظيم قوة الانتشار السريع، عام 1983، لتصبح قيادة موحدة تحت اسم CENTCOM مركزها

قاعدة مكديل الجوية في فلوريدا، ولتضم عددا من الأفراد يصل تعدادهم إلى 230 ألف جندي. أما المهمة التي عهد بها إليها فكانت ضمان النقل المستمر لنفط الخليج ومنع السوفييت من تحقيق سيطرة سياسية – عسكرية مباشرة عن طريق وكلاء لهم[28]. وقد ألقى مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب أسيا (نيكولاس فيليوتيس) الضوء على أبعاد تلك السياسة حين قال: "بأن للسياسة الأمريكية اتجاهان رئيسيان هما البحث عن السلام والبحث عن الاستقرار. وفي سعينا وراء هذه الأهداف نعمل على تعزيز مصالحنا القومية ومساعدة شعوب المنطقة في ملاحقة مطامحها المشروحة طليقة من أي ضغط خارجي. إن دول الخليج الصديقة لنا منشغلة، انشغالا كليا، بالديناميكيات الجغرافية السياسية لمنطقة الخليج المهمة من الناحية الإستراتيجية، وكذلك بالديناميكيات السياسية الأوسع نطاقا للعالمين العربي والإسلامي. وعليه فهي تعتبر أن أمنها وطمأنينتها في الحاضر والمستقبل يعتمد على حل مبكر للنزاع في الخليج وصد الضغط الخارجي الذي تتعرض له، ولكنها تراهما أيضا معتمدين اعتمادا شديدا على إحراز تقدم باتجاه إيجاد حل للقضية الفلسطينية ووجود تحرك متواصل في اتجاه إقرار السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط[29]. إن التفاعل بين البيئتين السياسيتين اللتين تعيش في ظلهما تلك الدول يخلق ضغوطا محلية وخارجية عليها، وتتطلب ملاحقة مصالحنا في الخليج سياسة تعالج هذه القضايا الإقليمية الرئيسية وتسعى، بعزم، لتحقيق كل من السلام في الشرق الأوسط والأمن في الخليج[30]. إن مصالحنا الأمنية في المنطقة ودورنا فيها أمور قائمة منذ أمد بعيد، وإننا ننوي البقاء على اتصال وثيق مع كل من حكومات الدول الواقعة في جانب شبه الجزيرة من الخليج بشأن مخاوفها الأمنية، كما ننوي العمل، حيث يمكننا ذلك، بصورة ملائمة على مساعدتها في تلبية احتياجاتها الدفاعية المشروعة. فهناك خطر محتمل لا تستطيع دول الخليج، القليلة السكان، التصدي له بمفردها، والضغط الذي يمكن أن يوجهه السوفييت ضد المنطقة، وقدرتنا على رده يؤثر، بشكل كبير، على الجو الأمني الذي تعالج فيه دول المنطقة المشاكل التي تحصل فيها، وإدراكا لهذه الحقيقة صممت الحكومة الأمريكية على تحسين قدرتها على توجيه قوات عسكرية إلى المنطقة كرادع للضغوط الخارجية الموجهة ضد تلك الدولة الصديقة فيها[31].

رابعا: إن تحليل السياسات الأمريكية التي اعتمدت تجاه منطقة الخليج العربي جعل البعض يرى أنها قد أخفقت في تحقيق الأمن، لأنها لتم تسع إلى بناء النظام الأمني المرغوب به من خلال الحلول الوسط، وإنما سعت إلى تكريس هيمنتها على المنطقة دون الأخذ في الاعتبار مصالح الأطراف الإقليمية المختلفة[32]. فالولايات المتحدة على غرار إمبراطورية هابسبورغ في إسبانيا، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، أو الإمبراطورية الرومانية في سنواتها الأخيرة حيث استنزفت التزاماتها العسكرية الواسعة اقتصادها وحيويتها وأدخلتها في طريق التقهقر المؤكد السريع. ولكن بانهيار الاتحاد السوفييتي وتراجع الاقتصاد الياباني ونجاح تحول الاقتصاد الأمريكي إلى اقتصاد خدماتي ومعلوماتي مرن على نحو عجزت أوربا عن اقتفاء خطاه، جعل المختصين يعيدون النظر في فرضياتهم ويعتبرون أن الولايات المتحدة ربما خرجت من أزمتها وأعادت لنفسها تأمين موقع عالمي مسيطر في القرن الواحد والعشرين[33]، بانين اجتهادهم الفكري هذا على أساس الانطلاق من تشابه الإستراتيجية الأمريكية، في القرن الحالي، مع إستراتيجية بريطانيا (العظمى) في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر التي عملت من أجل الاستيلاء بالقوة على أقاليم كثيرة في قارات العالم، وأجبرت دولا عديدة على عقد اتفاقيات حماية (ذليلة) أو اتفاقات مجحفة بحقوق سكان تلك الأراضي الشاسعة ومواردها الاقتصادية مما ترتب عليه شيوع تسمية شهيرة لها هي "الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس"[34]. وبالمثل أصبح الولايات المتحدة هي "القطب الأوحد" الذي تنتشر قواعده في أرجاء العالم بشكل يتفق مع تأمين إستراتيجية هيمنتها العالمية الجديدة، وأن الأمريكان باعتقاد بعض الساسة والعسكريين هم اليوم حقا خلفاء الرومان لأن بمقدورهم فرض السلام الأمريكي Pax Americana كما فرض الرومان سلامهم Pax Romana على العالم قبل ألفي عام[35]. هذا المركز الأمريكي المتفوق على دول العالم في القارات الأخرى كان لابد وأن يثير تساؤلا يتعلق بذلك الإطار الذي يؤطر سياستها الخارجية ونظامها التحالفي؟ في معرض الإجابة على هذا التساؤل،

يذهب البعض إلى القول: "إن الولايات المتحدة اتبعت سياسة خارجية مقتبسة عن طرازين أوربيين هما طراز بريطانيا الاستعماري وطراز ألمانيا البسماركية. فالسياسة البريطانية الخاصة بأوربا في القرنين السابع عشر والثامن عشر قامت على منع أي قوة تتحدى قوة بريطانيا، وذلك بتأليف وتأييد تحالفات إقليمية ضد أي متحد طالع، فقد رأى الإستراتيجيون البريطانيون في ذلك دور الموازن Balance Role وأملى عليهم التدخل ضد بروز أي قوة عظمى أخرى من خلال تقديم دعم مالي وعسكري لخصوم تلك الدولة الصاعدة الأخرى. وقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيات مشابهة حين أيدت التحالفات المعادية لألمانيا في الحربين العالميتين، الأولى والثانية، وفضلت، على غرار بريطانيا، خيار السيطرة على البحار والجو والفضاء، واستعملتها لخلق توازنات إقليمية في جميع أنحاء العالم، ولمنع أي قوة إقليمية من النمو لتصبح خطراً عالميا على السيطرة الأمريكية. كما أنها سارت على خطى بسمارك محاولة جعل نفسها مركز علاقات العالم السياسية والدبلوماسية والأمنية والاقتصادية والثقافية بإقامة علاقات قوية بعدد كبير من بلدان العالم بحيث صارت لمعظم دول تلك البلدان فائدة من حسن علاقاتها مع الولايات المتحدة تفوق ما يمكن أن تحصله من الصراع ضدها[36].وهكذا ترسخ الاعتقاد بأن هناك فكرة (إمبراطورية)، (تملّكت) الولايات المتحدة، وأن هذه الفكرة (تمكنت) بعد سقوط حائط برلين، عام 1989، وما تلاه من تداعي الاتحاد السوفييتي، ثم أن هذه الفكرة طرحت نفسها، بإلحاح، في ظروف حرب الخليج الثانية التي هيأت للقوة الأمريكية فرصة تمارس فيها تجريب ترسانتها الإلكترونية المتطورة في ميدان قتال، ورغم أن الهدف المعلن في تلك الحرب كان تحرير الكويت (نفط الخليج) فإن الهدف الثاني بعده بأن درسا تعطيه أمريكا للعالم – بالذخيرة الحية – في فاعلية البطش لا ينساه أحد. فالعالم، كله، يجب أن يفهم أن الولايات المتحدة لديها الإرادة ولديها الوسائل التي تضمن لها ما لا يصح لطرف أن يجاريها فيه فضلا عن أن يتحداها عليه[37]. لقد أكدت إدارة الرئيس بوش (الأب) فكرة أن القرن العشرين هو قرن الصعود الإمبراطوري الأمريكي، وأن النظام الإقليمي الخليجي يقع على رأس قائمة أولوياتها الإستراتيجية، مما يقتضي الأخذ بسياسة الوجود السياسي والعسكري المباشر لتحقيق الأمن دون الاعتماد على أي من الدولة الحليفة. لذلك وقعت واشنطن، منذ عام 1991، سلسلة من الاتفاقيات العسكرية والأمنية التي تعطيها حق بناء خزان لكميات ضخمة من الأسلحة وتطوير بنية تحتية عسكرية متكاملة تتكون من قواعد وموانئ ومنشآت ومستودعات تمكنها من البقاء الدائم وغير المشروط. في الوقت نفسه دفعت الإدارة الأمريكية دول الخليج النفطية إلى زيادة نفقاتها ومشترياتها العسكرية إلى مستويات غير مسبوقة من أجل الارتقاء بقدراتها الدفاعية، مما قاد إلى نوع من عسكرة النظام الإقليمي الخليجي الذي انتهى بالتواجد العسكري الأمريكي غير المسبوق بعد احتلال العراق عام 2003[38]. هكذا يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تخلت، منذ حرب الخليج الثانية وبالاتفاق مع دول مجلس التعاون الخليجي، عن مفهوم الوجود العسكري (المستتر) في الخليج، لأن تجربة الحرب واستمرار القلق بشأن إمكانية عودة ظهور إيران كقوة عسكرية قد جعل الوجود الأمريكي السريع أكثر ظهورا وتحفزا من خلال نشر القوات الأمريكية على أراضي دول المجلس على نطاق واسع وبشكل شبه دائم[39]. بانتهاء حرب الخليج الثانية أعلن الرئيس بوش في الخطاب الذي ألقاه أمام طلبة الأكاديمية العسكرية في بنسلفانيا عام 1992 "أنه قد حان الوقت لتقول أمريكا للعالم أن عهدا جديدا قد بدأ، عهد ستضعه الولايات المتحدة بمبادئها لليبرالية التي تدافع عن الشعوب وعن القيم النبيلة التي دافع عنها أسلافنا. إنه نظام جديد تأخذ فيه الولايات المتحدة على عاتقها مسؤوليات جسيمة ولكنها قادرة على تحملها لأننا شعب خلقنا لتحمل المسؤوليات الدولية"[40]. إن إعلان الرئيس الأمريكي أن الولايات المتحدة تجد نفسها على رأس هرم الإدارة الدولية ومن حقها أن تفرض على دول العالم سياستها ومبادئها وأن تتكيف بسهولة مع التحولات الدولية الجديدة بسبب توافر الإمكانيات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، جعلها تقول بضرورة تغيير مبادئ عقيدتها العسكرية والأمنية لتكون أكثر تلاؤما وانسجاما مع التحولات الأمنية الدولية، وأكثر قدرة على الحركة لمواجهة التحولات الدولية الجديدة، وإسناد أدوار جديدة لأنظمتها الدفاعية التي تغطي كل مناطق العالم لتنفيذ السيناريوهات التي تضع ملامحها وزارة الدفاع الأمريكية وجهاز المخابرات المركزية وإدارة البيت

الأبيض[41].وتأسيسا على هكذا تصور حددت إدارة الرئيس بوش لاستراتيجيها المعززة لوجودها الإمبراطوري ثلاثة أهداف رئيسية هي[42]:

1- سيطرة أمريكية مطلقة في العالم غير قابلة للمناقشة والتحدي: الآن أو في المستقبل.

2- سيطرة مباشرة على منابع النفط تتحكم في إنتاجه وتقنين استهلاكه.

3- نفاذ راسخ في منطقة هي، على الخريطة، قلب العالم ومفترق طرقه البرية والجوية والبحرية ولا تزال بطرحها هذا أفصحت الإدارة الأمريكية، أمام الآخرين، عن عقيدة جديدة جوهرها أن حرب الخريج الثانية قد مثلت نهاية (مؤقتة) لعقيدة فيتنام، ونقطة تحول نوعية في تعامل العقل الجمعي الأمريكي مع التدخل العسكري الأمريكي في الخارج. وتمكنت من إقناع قطاعات واسعة من الأمريكيين بأن استخدام الآلة العسكرية الأمريكية الكاسحة لا يعني بالضرورة صنع فيتنام جديدة. فقد دخلت القوات الأمريكية في حرب الخليج وخرجت منها بخسائر بشرة ومادية لا تذكر[43].

خامسا: غيرَ تولي الرئيس بيل كلنتون للإدارة من شكل الصورة على نحو واضح. فقد أعطى الأولوية للاقتصاد على ما عداه من الوسائل الأخرى، وتعامل مع بقية أنحاء العالم بأسلوب أكثر نعومة "يعتمد الحرير بدلا من الحديد". ففشل الرئيس بوش في انتخابات الرئاسة كان سببه التركيز على الاتجاهات التقليدية للسياسة الخارجية والمسائل العسكرية – الأمنية إلى درجة أهمل معها الأساس الاقتصادي الذي تعتمد عليه قوة الولايات المتحدة في الداخل والخارج[44]. فنظرا إلى المشكلات التي تواجهها على الصعيد الداخلي، يقول كلينتون، علينا الاهتمام بشعبنا وحاجاته في المقام الأول، وعلينا أن نتعلم الدرس الأساس المستقى من انهيار الشيوعية والاتحاد السوفييتي. فنحن لم نهزم السوفييت، أبدا، في ميدان القتال. لقد انهار الاتحاد السوفييتي من الداخل، من الإخفاق الاقتصادي والسياسي والروحي". لذا فلابد من تدعيم الدور الاستراتيجي الأمريكي في عام ما بعد القطبية الثنائية، والحرب الباردة، والدفاع عن المصالح الاقتصادية الأمريكية في الإطار العالمي. فعلى الولايات المتحدة خوض معركة الصراع والتنافس الاقتصادي بينها من جهة، والدول الأخرى، وبخاصة الأقطاب الاقتصاديين: الجماعة الأوربية واليابان من جهة أخرى. ونتيجة لذلك قد يصبح (حلفاء) و(أصدقاء) الولايات المتحدة الرئيسيون ،أيضا (خصومها) الرئيسيون في هذه المعركة الجديدة. وهذا يعني، أن معظم قضايا السياسة الخارجية سترتبط بتأثيرات العوامل الاقتصادية الضاغطة، وبذلك يصبح الأمن القومي الأمريكي ليس ذا طابع عسكري – استخباري فقط، كما كان في السابق. فأمريكا، في الوقت الحاضر، بحاجة إلى منهج جديد في الأمن يتفهم الاهتمامات الاقتصادية واهتمامات أخرى كحقوق الإنسان والطاقة والبيئة. فهذه الاهتمامات يجب أن تكون متكافئة، على الأقل، مع الاهتمامات العسكرية[45]. مثل هذا الطرح يظهر أن التأييد الذي حظيت به السياسة الأمنية القوية للولايات المتحدة الخاصة بالخليج العربي ظل قائما، وأن الإجماع الداخلي على تلك السياسات لا يتسم بأية طبيعة أيديولوجية أو أسرية، أو عاطفية بقدر ما يعكس حقيقة أن أمن منطقة الخليج يقع ضمن المصالح الحيوية الأمريكية "vital interest" لأسباب مهنية تتعلق بالأنشطة التجارية ولا دخل فيها للعواطف[46]. ومع مظاهر كل هذه التحولات الفكرية إلا أن المصالح الأمريكية الحيوية في الخليج العربي لم تتعرض لتغييرات أساسية، واكتفت الإدارة الأمريكية في بلورة وسائل مناسبة لدرء الأزمات واحتوائها، ومن بين تلك الوسائل ما أعلنته في ربيع عام 1993 من تبني سياسة الاحتواء المزدوج Dual containment policy تجاه كل من العراق وإيران بهدف إضعافهما وعزلهما، ولم تكن، هذه السياسة ضد قوى عظمى موازية لقوة الولايات المتحدة وإنما كانت سياسة ضد أعداء"واقعيين" أسمتهم بالدولة المارقة Rogue state، فتم استصدار قرارات من الأمم المتحدة ضد العراق (حصار وعقوبات) اعتبرت الأسوأ في تاريخ المنظمة الدولية، وأقرت، بالنسبة لإيران، قانون داماتو الذي حظر على أي شركة الاستثمار في قطاع النفط الإيراني بأكثر من أربعين مليون دولار، إضافة إلى محاولة فرض العزلة السياسية عليها بترويج اتهامات ضدها بكونها دولة تدعم الإرهاب وتسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل وتساند الجماعات التي تصفها واشنطون، الإرهابية في الشرق الأوسط[47]. وقد استمدت سياسة الاحتواء المزدوج أصولها النظرية من الحرب الباردة، ومن التأطير الإستراتيجي الأهم لحرب الخليج الثانية،

إذ اعتمدت في أحد أركانها على وجود قوة عسكرية متقدمة يستند إليها الطرف المحتوي في أغراض التهديد أو المواجهة الفعلية مع الطرف المراد احتواؤه بالطريقة ذاتها التي مارسها حلف الأطلسي عبر أحزمة الطوق التي حاصرت الاتحاد السوفييتي، إبان الحرب الباردة[48]. ولترجمة أبعاد هذه السياسة على ارض الواقع عمدت الولايات المتحدة إلى:

1- تجديد معاهدات الدفاع المشتركة الثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي لعدة سنوات أخرى، مع منح بعضها صفة حليف من خارج حلف الناتو (البحرين والكويت) وما يترتب على تلك الصفة من استحقاقات عسكرية وسياسية أمريكية تجاه تلك الدول في حصولها على منح قبل الرئيس الأمريكي نفسه، وكذلك من جانب وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)[49].

2- تشكيل الأسطول الأمريكي الخامس عام 1995، مما يعكس مدى التعاظم المستمر للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة. فقد كانت تلك هي المرة الأولى التي تبني فيها الولايات المتحدة أسطولا جديدا منذ الحرب العالمية الثانية، وارتبط ذلك بنجاحها في الحصول على موقف واضح من بعض دول المنطقة فيما يتعلق بالوجود العسكري الأمريكي فيها[50].

3- طرح خيار الدفاع الصاروخي المشترك على دول الخليج العربية، والذي يقضي بإقامة نظام دفاعي جوي إقليمي مضاد للطائرات والصواريخ أرض – أرض الباليستية حماية لأمن المنطقة من أي تهديدات خارجية محتملة.

سادسا: اضطرت الإخفاقات التي منيت بها السياسة الأمريكية الأمنية تجاه الخليج العربي إدارة الرئيس الحالي، جورج دبليو بوش، إلى التخلي عنها واعتماد سياسة إستراتيجية بديلة أساسها الهجمات الوقائية والتواجد العسكري المباشر في المنطقة لردع أي قوة توسعية تحاول السيطرة على النفط. لقد اتخذت الولايات المتحدة العدة لخوض تجربة إقامة الإمبراطورية الأميركية فرفعت، لتحقيق هذا الهدف، شعارات ثلاثة أولها شعار الحرب على الإرهاب الذي كان رد فعل من أجل تجميع العالم الأمريكي بعد أحداث 11/أيلول/2001، وردا على اختراق حواجز الأمن إلى قلب أمريكا النابض في نيويورك، وثانيهما وجوب القضاء على القائمة الجديدة لدول محور الشر (كوريا الشمالية وإيران والعراق) التي لديها كلها برنامج نووي وتمتلك أو هي بسبيلها إلى امتلاك أسلحة دمار شامل، وثالثهما بناء أنظمة الحكم الديمقراطي وحقوق لإنسان في الشرق الأوسط بدءاً بالعراق[51].

على الرغم من أن استخدام مطلقات الخير والشر ليس جديدا في الحالة الأمريكية إلا أن الجديد الذي أتى به الرئيس بوش الابن هو استخدام تلك المطلقات لوصف وحش غامض هو (الإرهاب) ثم إعلان (الحرب) عليه الأمر الذي يجعل من تلك الحرب بالضرورة حربا ممتدة لا نهاية لها، لأنه لايوجد عدو واضح محدد يمكن قياس مدى الإنجاز الذي تحقق في محاربته أو إعلان نهاية الحرب بعد الإجهاز عليه. وهي صياغات جعلت من السهل على الرئيس الأمريكي وفريقه الانتقال من استهداف جماعة بن لادن (القاعدة) ونظام طالبان إلى استهداف دول (محور الشر). فالعامل المشترك الذي يجمع بين بن لادن ونظام الحكم في العراق لا يعدو أن يكون كليهما "شرا" وفي إطار هذا التبسيط الفج يسهل الحديث عن الحرب على (الشر) دون الحديث بالضرورة عن أدوات تلك الحرب ووسائلها ولا وسائل التحقق من نجاحها. وفي هذا السياق أيضا يصبح من السهل استخدام الحرب الاستباقية وتجاهل القانون الدولي، ذلك لأنها حرب على (الشر) كل شيء فيها بالضرورة مباح[52]. هكذا أظهر مبدأ بوش Bush Doctrine ليعلن عن دول "محور الشر" وعن الضربات الاستباقية Preemptive وليربط مكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة بإصلاح الدول المارقة والنظم الفاشلة، ولتتم مراجعة أبنية القوات الأمريكية وتصاغ برامج جديدة لإعادة انتشارها. فالفلسفة التي استندت إليها هذه السياسة الجديدة هي، في جوهرها، فلسفة "القوة الصلبة" حيث دعا الرئيس الأمريكي إلى أن تهيمن الولايات المتحدة على العالم عن طريق القوة خاصة القوة العسكرية[53]. ومثلما روجعت السياسة الأمنية للولايات المتحدة تمت، أيضا، مراجعة الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها في صنع وتنفيذ سياستها الخارجية. فتزايد الحديث عن "حرب الأفكار" وعن "العلاقات العامة الدولية" وعن "الدبلوماسية الشعبية" وهي صور وأنماط من "القوة الناعمة" مع

التنبيه إلى أن استخدام القوة المسلحة "الصلبة" سيظل خيارا متاحا أمام الإدارة الأمريكية، إذا ما شعرت أن المواقف التي تواجهها تتطلب ذلك، وهو ما عبر عنه الرئيس بوش بقوله "إننا سندافع عن أنفسنا وعن أصدقائنا بقوة السلاح"[54]. ولقد استأثرت منطقة الشرق الأوسط باهتمام متزايد من الإدارة الأمريكية، وكانت مؤشرات ذلك الاهتمام عديدة أبرزها: التدخل عسكريا في دولتين من دوله وممارسة الضغط السياسي على كل دوله دون استثناء، بما فيهم الحلفاء التقليديون للولايات المتحدة (مصر والسعودية) وطرح المبادرات التي تتحدث عن الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل في المنطقة. وتثير مظاهر التحول هذه تساؤلا منطقيا ينصب على تكييف هذا التوجه الأمريكي تجاه المنطقة العربية، وفيما إذا كان الأمر مقصورا على مجرد "الإصلاح" أم أن هناك مخططات جاهزة ويجري تنفيذها لإعادة هيكلية هذه المنطقة، وتغيير خرائطها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل والثقافية والحضارية؟ لا شك أن الإصلاح الذي تدفع به الإدارة الأمريكية باتجاه المنطقة العربية لم يأت على حساب إعادة الهيكلة التي ظهرت في رؤيتها لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، وفي تعاملها وموقفها المتشدد من سوريا ومن مسألة استمرار وجودها في لبنان بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وخصوصا أن التقارير التي كانت تصدر عنها جميعها كان يتحدث عن إعادة النظر في رسم خريطة دول المنطقة بما يتفق والمصالح الأمريكية[55].

****

(4)

إذا كانت الرؤى الأمريكية للأمن في الخليج العربي قد أخذت هذه الأبعاد (المتطورة) فهل صاغت أوربا مفهومها للأمن في هذه المنطقة بشكل متميز يعكس خصوصية نظرتها إليه تبعا لطبيعة مصالحها القائمة تاريخيا فيه؟ بادئ ذي بدء لابد من التذكير أن بريطانيا وفرنسا كانتا الدولتان الوحيدتان من بين كل القوى الأوربية الأكثر ثقلا في الشؤون المتعلقة بأمن الخليج. فكل منهما كان له تأثير استعماري طويل في منطقة الشرق الأوسط، ورؤية محددة لمفهوم الأمن الخليجي وتبعاته.

أولاً: فبريطانيا كانت قد حسمت صراعها في الخليج العربي مع الدول الأوربية الأخرى لصالحها، لتبدأ إثر ذلك حقبة زمنية دامت مائتي عام من سيادتها التجارية والسياسية عليه[56]. وقد صممت بريطانيا سياستها على أساس الحفاظ على استقلال وسلامة أراضي كل من فارس وأفغانستان كدول حاجزة بين الهند من ناحية والتوسع الروسي في آسيا من ناحية أخرى[57]. بعبارة أخرى أن مصالح بريطانيا وسيطرتها على الخليج العربي، لاحقا، قد ارتبطت، تماما، وبشكل مباشر بأمن الهند البريطانية[58]. ومنذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر أصبح الاهتمام البريطاني في الخليج ليس تجاريا بحتا بقدر ما هو سياسي. فرغم أنه كان موجها أول الأمر نحو حماية التجارة البريطانية، إلا إنه تحول، فيما بعد، نحو تأسيس المصالح البريطانية والإبقاء عليها وحراستها في نطاق نفوذ ضخم يغطي المداخل البرية والبحرية للممتلكات البريطانية في جنوب آسيا[59]. ومع مطلع القرن العشرين كانت الأوضاع قد استتبت للإنكليز في الخليج. فلم يكن هناك عام 1900، من مجموع السفن التي دخلت مياه الخليج والبالغ عددها 327 سفينة سوى ست سفن غير بريطانية، فضلا على أن ما يزيد عن 80 بالمائة من الحمولة كانت بريطانية أيضا[60]. وقد ارتكزت الدبلوماسية البريطانية، بخصوص الخليج العربي قبل الحرب العالمية الأولى على أربعة أسس هي[61]:

1- نجاحها في مواجهة التحديات، الفعلية والمفترضة، من قبل كل من فرنسا (مسقط) وروسيا (فارس) وألمانيا والدولة العثمانية (الكويت، سكة حديد بغداد).

2- الارتباط بالأزمات التي حدثت قبل الحرب، والتي تظهر أن صدى الأحداث العالمية التي وقعت قد تردد في اتفاقيات دولية شهيرة: فقد ورد ذكر "الخليج" في المفاوضات البريطانية – الفرنسية التي أدت إلى توقيع الاتفاق الودي بينهما عام 1902.

3- النظر إلى الخليج العربي، بفعل التحديات التي واجهتها بريطانيا، باعتباره كيانا سياسيا واحدا. فدواعي الأمن اقتضت الربط بين كل أجزاء الخليج لكي تحقق السيطرة الفعالة لبريطانيا عليه.

4- التأثر بالاحتكاك بين وزارة الخارجية وحكومة نائب الملك في الهند، التي كانت، حتى عام 1905، متحمسة لإتباع سياسة الخط المباشر، بمعنى الارتباط بالسلطة القريبة من الخليج المتمثلة بحكومة الهند وليس بوزارة الخارجية البريطانية.

لقد أدركت بريطانيا أن التخطيط للدفاع عن الخليج لصيق الارتباط بالدفاع عن الهند الأمر الذي يستدعي تأمين سيادتها البحرية في حالة حدوث تقدم ألماني، إلى رأس الخليج، كما أدركت، أيضا، أهمية التعاون مع الروس لصد أي تقدم ألماني – تركي يمكن حدوثه نحو الشرق إلى فارس وعبر بحر قزوين إلى الهند وأفغانستان وأواسط آسيا[62]. وإثر انتهاء الحرب أصبح النفوذ البريطاني كاسحا بعد أن كان مجرد وجود قوي. فقد استطاعت الشركات البريطانية، بدعم من حكومتها، أن تهيمن على نفط معظم الإمارات الخليجية، فضلا عن النفوذ السياسي الذي جسدته الاتفاقيات التي سبق لبريطانيا وأن عقدتها مع شيوخ وأمراء تلك الإمارات، والتي أصبحت مدار تساؤل المسؤولين في لندن بخصوص مدى استمرار صلاحيتها في زمن غير الزمن الذي عقدت فيه، إذ من المعروف أنها عقدت في وقت كانت فيه مصالح بريطانيا بحرية في المقام الأول في حين أنها أصبحت إقليمية، في معظمها، في الحقب الزمنية اللاحقة.[63] ولا شك أن مكانة بريطانيا الدولية قد اهتزت في خمسينيات القرن الماضي. إن أحداث إيران (تأميم مصدق للنفط) ومصر (تأميم ناصر لقناة السويس) هي بعض الشواهد على الاهتزاز، الذي بسببه تحركت الحكومة البريطانية نحو الولايات المتحدة لتعقد معها عام 1957، اتفاقا هو الأغرب من نوعه في تاريخ الإمبراطوريات، حيث ظهرت إمبراطورية قديمة تسلم ممتلكاتها لإمبراطورية جديدة، وكأن الأقاليم والدول بضائع في المخازن أو على ظهر السفن. وقد جاء في الاتفاق[64]:

1- أن الرئيس الأمريكي يعبر لرئيس الوزراء البريطاني عن فهمه للضرورات التي تدعو الحكومة البريطانية إلى تخفيف أعبائها في الشرق الأوسط، وهو يتعاطف مع رغبة هذه الحكومة في جعل التزاماتها في المنطقة متوازنة مع مواردها الاقتصادية والعسكرية.
2- أن الرئيس أخطر رئيس وزراء بريطانيا بأن الولايات المتحدة لن تستطيع تحمل كل الأعباء البريطانية التي ترى الحكومة البريطانية أنها مضطرة إلى التخلي عنها، ولهذا فإن الولايات المتحدة تأمل في أن تواصل بريطانيا إخطار الحكومة الأمريكية بخططها المستقبلية.
3- إن الرئيس سوف يتخذ الترتيبات التي تكفل استمرار التشاور مع الحكومة البريطانية في المسائل والحالات التي يتعين فيها استطلاع رأي الحكومة البريطانية وسوف يكون ذلك موضع الاعتبار.
4- إن الرئيس يعرب عن أمله أن الحكومة البريطانية سوف تقوم بتخفيضات تدريجية ومنتقاة بما يناسب المصالح الغربية بصفة عامة ويتفق مع مطالب الأمن الضرورية للسلامة المشتركة.
5- أن حكومة الولايات المتحدة سوف تقدم للحكومة البريطانية دعما ماليا فوريا مقداره أربعمائة مليون دولار.

بهذا الاتجاه سارت السياسة البريطانية في الخليج العربي لتصل إلى النقطة التي تعلن فيها، عام 1968، على لسان رئيس وزرائها، هارولد ولسون، أمام مجلس العموم "أنها قررت التسريع في عملية انسحاب قواتها من مواقعها في الشرق الأوسط ، بنهاية عام 1971، وسحب قواتها من الخليج بنفس التاريخ[65]. ومما تجدر الإشارة إليه أن الولايات المتحدة الأمريكية كان قد سبق لها أن أعربت للحكومة البريطانية عن تأييد بقاء بريطانيا، العسكري والسياسي، في الخليج معتبرة الوجود العسكري البريطاني في هذه المنطقة الحيوية من العالم أهم بكثير من ذات التواجد لها في أوربا[66]. ومع أن بريطانيا قد أعلنت عن إنهاء وجودها العسكري في الخليج العربي رسميا عام 1971، لكنها، مع ذلك، كانت تتطلع إلى لعب دور سياسي متميز فيه، دون أن يعني ذلك طموحها بالحصول، مرة أخرى، على الدور المسيطر الذي كانت تلعبه سابقا. وينظر إلى هذا الموقف، أحيانا، على أن تخل بسيط لصالح الولايات المتحدة، علما بأن دوائر الحكومة البريطانية كانت تقاوم مثل هذا التفسير، وتميل، بشكل غير رسمي، إلى انتقاد سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وتعتقد أن من حق الحكومات الأوربية أن تبدي استعدادها ورغبتها في تقديم المساعدة إلى الدول الصديقة في الخليج إذا ما طلبت هذه الأخيرة المساعدة ضد اعتداء خارجي وحقيقي، لتتمكن من الدفاع عن نفسها. أما التأكيد

على الإجراءات العسكرية ضد اعتداء خارجي وحقيقي لتتمكن من الدفاع عن نفسها. أما التأكيد على الإجراءات العسكرية التي يبديها المسؤولون في الإدارة الأمريكية فإنه لا يساعد، من زاوية المحافظة على الاستقرار في الداخل، على ضمان أمن المنطقة، خصوصا وأن طبيعة العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية تلقي بظلالها على هذه المسألة فتجعل من الصعب على أي حكومة في الخليج، أن تتقارب، بشكل واضح، مع الولايات المتحدة[67]. وعلى مدى عقد السبعينات ومطلع عقد الثمانينات احتفظت بريطانيا بروابط وثيقة مع دول الخليج العربية، وأشادت بالخطوة التي أقدمت عليها هذه الدول بإعلان قيام مجلس التعاون الخليجي وأعلنت أنها لن تعارض أي خطوة تقدم عليها دول الخليج ما دامت تعبر عن مصالحها[68]. غير أن علاقتها مع القوتين الإقليميتين الرئيستين (العراق وإيران) لم تكن في نفس المستوى وإنما عانت من صعوبات بسبب الكراهية التي كان يكنها البلدان للدور الذي لعبته بريطانيا في الماضي، ومن ثم تحجم هدفها فيهما ليقتصر على الرغبة في إقامة أفضل علاقات تجارية معهما، لأن كلا منهما يمثل سوقا هامة جدا للسلع البريطانية. لذا تجدها تحدد موقفها، بعناية، من الحرب التي اندلعت بينهما في أيلول/1980، فتعلن حيادها منها، فتنجح بذلك في المحافظة على مستوى علاقاتها التجارية مع البلدين. كما عملت على دعم جهود الأمم المتحدة بشأن موقف إطلاق النار وضرورة حل النزاع تفاوضيا. والوقوف بوجه أي تحرك (مثل تسليم فرنسا لطائرات سوبر إيتيندارد إلى العراق عام 1983) من شأنه أن يؤدي إلى التصعيد أو توسيع نطاق تلك الحرب[69]. لقد كان هدف السياسة البريطانية هو احتواء الحرب ومساعدة دول الخليج غير المتحاربة على تحمل آثارها الجانبية. لذلك تم التركيز على مخاطر تصعيد الحرب وعلى ضرورة المحافظة على خطوط الاتصال مفتوحة مع إيران من أجل تطبيق العلاقات معها، بما يعني العودة التدريجية إلى الأعراف التقليدية في العلاقات الدولية، وإعطاء الأولوية المادية للشعب الإيراني على حساب الضرورات الأيديولوجية في تحقيق انتصار كامل على العراق[70].

ثانيا: أما فرنسا فمع أن علاقاتها بالخليج العربي تعود إلى نهاية القرن الثامن عشر، إلا أنها استطاعت أن تحصل في القرن العشرين على حصة لها في نفط العراق وإيران وأصبح للفرنسيين منذ سبعينات القرن الماضي وجود مستمر وفاعل في شرق السويس. أما في الثمانينات فقد كانت فرنسا حريصة، كل الحرص، على أن تكون حاضرة، وجاهزة، لأي عمل ضروري على امتداد خط المياه النفطي الذي يبدأ من مضيق هرمز[71]. وبعد اندلاع حرب الناقلات في الخليج عام 1987 شددت على أن يكون لها وجود بحري في المنطقة، فكان لها أسطول يضم أربعة عشر سفينة في المحيط الهندي قاعدته الرئيسية هي جيبوتي[72]. في التسعينات حاولت فرنسا تأليب حلفائها الأوربيين، بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وغيرهم، ليؤدوا معا دور التوازن مع الولايات المتحدة، غير أنهم امتنعوا في أغلب الأحيان عن مجاراتها لاتخاذ مثل هذا الموقف. لهذا نجدها تلجأ، كبديل لذلك، إلى خياراتها الخاصة فيما يتعلق بمفهومها لأمن الخليج الذي وضعته في أولويات سياستها، فتعاملت معه بوصفه قضية من قضايا أمنها الاقتصادي النفطي، وأمن المنطقة واستقرارها، ومنفذا لها قد يمكنها من استمرارية تواجدها بدخولها لسوق السلاح واتفاقيات الدفاع التي هدفت من ورائها ضمان تدفق النفط وحماية حركة الناقلات والحفاظ على مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية[73]. وفي أحايين عدة عملت فرنسا على إظهار موقفها المتميز عن بقية أعضاء الأسرة الأوربية:

- فقد أفصحت عن تأييدها لمجلس التعاون الخليجي وقيامه ببناء نظام دفاعي ذاتي، وأبدت استعدادا لتزويد دول المنطقة بالسلاح لتشكيل حزام أمني دفاعي يضمن استقرارها، وأنها لا تتردد من المشاركة في الدفاع عن حرية الملاحة في الخليج إذا ما طلبت دول المنطقة ذلك[74].

- وطرح الرئيس فرانسوا متيران، أثر احتلال العراق للكويت، على المجتمع الدولي دعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، يعمل على حل الصراع العربي – الإسرائيلي، فيقوم بتحقيق ثلاثة أهداف تؤدي لبناء العلاقات على أساس التوازن والثقة المتبادلة. وهذه الأهداف هي:

1- التوازن بين العراق وتركيا وبلدان الخليج والسعودية.
2- التوازن عبر حل مشكلة الصراع العربي – الإسرائيلي.
3- التوازن عبر العمل على حل جميع مشاكل المنطقة[75].

وتمثلت إسهامات فرنسا متيران، اللاحقة بتصريحات (من قبيل أن أمن الخليج هو من مسؤولية دوله وينطلق أساسا من تفاهم هذه الدول فيما بينها ومن خلال احترام سيادة كل دولة) أو مبادرات لنزع سلاح المنطقة وتأييد مقترح مصر بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية[76].

- وعارضت عددا من الاقتراحات الأمريكية بشأن ضمان أمن منطقة الخليج العربي. فقد أعلنت باريس (حين اقترحت واشنطون عام 1996 تأسيس منظمة إقليمية لحل النزاعات في منطقة الشرق الأوسط على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوربا) إن الوقت لم يحن بعد، ويجب تحقيق السلام أولا ومن ثم بناء المنظمة المطلوبة[77]. كما أعلن وزير الدفاع الفرنسي، آلان ريتشار، عام 1998 أن فرنسا لا تشاطر وجهة النظر الأمريكية التي تدعو إلى نشر أنظمة دفاعية مضادة للصواريخ لأن انتشار مثل هذا النوع من الأسلحة سيزيد من مخاطر سباق التسلح وهو لن يعطي ضمانات إضافية ، إن هذه المنظومة ثقيلة ومكلفة جدا ولا تؤمن أمن الخليج على المدى البعيد وإن فرنسا لن تغير موقفها من معارضة هذه المنظومة الدفاعية[78].

- كما عارضت قانون داماتو الخاص بفرض عقوبات أمريكية على الشركات الأوربية التي تستثمر أموالها في إيران. وقد انتقد الرئيس شيراك، في قمة الدول الصناعية المنعقد في ليون في حزيران 1996، مبدأ العقوبات وقال بأنه "ليس متأكدا أن مثل هذه العقوبات الاقتصادية هي أسلوب فعال لأنها تؤدي إلى احتجاز الشعوب وهو عمل غير لائق"[79].

لذا قامت فرنسا بدعم شركة توتال، عام 1997، حين وقعت مع إيران تطوير حقل بارز العملاق للغاز، وأوضحت بأن القوانين الأمريكية لا تطبق على فرنسا، ولهذا فهي تحذر الولايات المتحدة من اتخاذ أية إجراءات انتقامية ضد شركة توتال لأن هذه الشركة هي شركة خاصة ذات طابع عالمي وتنافسي وبالتالي فإنها تتخذ قراراتها بناء على مصالحها الإستراتيجية[80]. وقد عملت فرنسا على تأمين مصالحها، الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية، في الخليج العربي، من خلال أدوار عديدة: الخبراء والمستشارين العسكريين، التعاون الأمني (اتفاقيات أمنية مع السعودية 1980، والكويت 1989، وقطر 1996) القواعد العسكرية والتسهيلات (قاعدة جيبوتي – وتدريبات مع عمان والكويت) والاتفاقيات الدفاعية المشتركة (مع الكويت عام 1992، والإمارات 1995، وقطر 1994، و1998) والمناورات المشتركة[81]. وبلغة الأرقام يمكن أن نلمس حقيقة هذه العلاقات: فقد اعتبرت فرنسا أكبر شريك تجاري لدول الخليج إذ بلغت أقيام صادراتها لهذه الدول عام 1991 ما قيمته (10.2) مليار دولار، وبلغ إجمالي ما صدرته من الأسلحة عام 1994 (3.8) مليار دولار في حين بلغت أقيام وارداتها النفطية (3.2) مليار دولار. ويلاحظ أن الحضور الاقتصادي الفرنسي في الخليج العربي اقتصر على الشركات الكبرى دون الصغرى وتركزت أنشطتها الاستثمارية، التي بلغ حجمها حوالي عشر مليارات دولار، في القطاع النفطي أكثر من القطاعات الاقتصادية الأخرى في كل من قطر وعمان ودولة الإمارات العربية المتحدة[82].

****

(5)

ومثلما صاغت الدول الأوربية، منفردة، رؤيتها لأمن الخليج عملت أوربا، مجتمعة، لتأمين الاستقرار والأمن فيه أيضا، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن ليس من السهل القول بأن هناك سياسة أوربية نحو الخليج لأن أوربا لا تمتلك جهازا سياسيا موحدا مسؤولا عن رسم سياسة خارجية موحدة باسم الإتحاد الأوربي[83]. ولهذا عملت على تقديم الاعتبارات الاقتصادية على مثيلاتها السياسية، ولم تتجه نحو الاعتبارات السياسية إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية إلا بعد اندلاع حرب تشرين أول/أكتوبر/1973[84]. ففي عام 1957 وبعد تبني وثيقة هلسنكي التي جعلت أحد أهدافها الرئيسية ضمان الأمن، حاولت أوربا أن تظهر كقوة اقتصادية تكنولوجية مؤثر في التوازن الدولي من خلال منظماتها القارية (اتحاد أوربا الغربية – المجموعة الاقتصادية الأوربية – البرلمان الأوربي) وأن تضع سياسة تعكس رؤيتها الخاصة للمشكلات الدولية تتميز عن رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لذات المشاكل. فجاءت أفكارها ومقترحاتها لتعكس مثل هذا التوجه، وتراوحت بين تبني مشروع لمساعدة دول منطقة الخليج بغية حماية مصالح الأمن الأوربي يقضي بتنظيم معاهدة دولية خاصة

بمضيق هرمز يعترف بها من قبل الأمم المتحدة، وبين طرح فكرة إنشاء قوة بحرية عربية، لتأمين سلامة الملاحة البحرية وإسناد القواعد البحرية التابعة للدول الكبرى[85]. ويبدو أن الغاية من وراء مثل هذه المقترحات هو إيجاد أطر تضمن بها أوربا أمنها السياسي وأمنها في مجال الطاقة والقدرة على رفع معدلات النمو الاقتصادي وحل مشكلاتها الاجتماعية والحضارية، لذا اقترحت تشكيل وكالة أوربية لحماية الطاقة ذات طابع مدني تكنولوجي تهتم بمتابعة ورصد حركة الناقلات النفطية، واحتياجات الدول الأوربية من الطاقة ووضع احتمالات المخاطر التي تنشب في الخليج أو في المياه القريبة منه أو المؤدية إليه ووضع الدراسات لمواجهة هذه المشكلات ضمانا للأمن الأوربي[86]. وتلا ذلك الإقدام على خطوات عملية، خلال عقد التسعينات، بلورت توجها حقيقا نحو تحقيق تقارب أكبر بين الدول الأوربية باتجاه الوحدة، حيث وضعت الأطر لتنظيم المشكلات المتعلقة بالأمن والدفاع والوحدة النقدية والسياستين الداخلية والخارجية، كما تم تبني ميثاق اجتماعي يبلور، تدريجيا، ظهور مجتمع أوربي متجانس ثقافيا، وإقرار برنامج خاص لتنظيم العلاقة بين البرلمان الأوربي وجمعية اتحاد أوربا الغربية.

هذه التحولات في المجالات المشار إليها هي التي مهدت لظهور أوربا المتحدة وقيامها بدور فاعل في العلاقات الدولية وتوسيع مجالها الجيوستراتيجي ليشمل أفريقيا وحوض المتوسط والخليج العربي، ولتطرح مبادئ تقود إلى الاستقرار فيها من قبيل ضرورة احترام حقوق الإنسان والأقليات والديمقراطية والمساواة بين الدول، والحريات الاقتصادية، واحترام سيادة وحياد الدول، والتعاون مع دول الجنوب في حوض البحر المتوسط والخليج العربي وأفريقيا[87]. وقد روجت أوربا عبر رؤسائها ومسؤوليها والبيانات الصادرة عن المنظمات التي تمثلها، لهذه الأهداف بغية إرساء دعائم حقيقة للسلم وإحلال التعاون البناء والتضامن الفعال بدلا من المجابهة والصراع، والعمل على إيقاف سباق التسلح، واحترام حقوق السيادة بين أوربا ودول الشرق الأوسط ومنها دول الخليج العربي التي تلعب اليوم دورا محوريا في السياسة الخارجية للدول الصناعية، ولها القدرة على الإسهام، بفعالية في استقرار النظام الدولي[88]. لهذا فضلت أوربا أن تتعامل مع عدد أكبر من الخيارات بالنسبة لمنطقة الخليج العربي، لأنها، على المدى الطويل، بحاجة متزايدة إلى نفطها: فالعراق يعتبر منطقة واعدة في هذا المجال لقربه الجغرافي ولامتداد أنابيب نقطه باتجاه البحر المتوسط، أما إيران فهي دولة مهمة ومجلس التعاون الخليجي يحرص على الانفتاح نحوها وعلى أن تلعب دوراً سياسيا يتناسب مع الترتيبات الأمنية المقررة للخليج[89]. من هنا يمكن تفسير ذلك الموقف الحذر الذي اتخذته أوربا من سياسة الاحتواء المزدوج لأنها تؤدي إلى نتائج عكسية؛ فإذا كانت ستساعد على تجميد بعض العناصر غير المرغوب فيها في شمال الخليج فإنها بالمقابل ستؤدي إلى زيادة العداء للغرب لذا فإن من الملائم الاحتفاظ قدر المستطاع بعلاقات متميزة مع طهران، والوصول إلى صيغة متوازنة ومناسبة مع العراق من أجل إعادة العلاقات معه، رغم الاعتراف بأنه لا يزال يشكل خطرا ويمتلك برامج لأسلحة ذات دمار شامل[90] . ولقد طورت أوربا علاقاتها مع الدول العربية المتوسطية وتطلعت إلى أن ترقى هذه العلاقة إلى مستوى المشاركة الإستراتيجية من أجل تشجيع هذه الدول على تطبيق برامج هيكلية في المجال السياسي (احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتدعيم عملية الممارسة الديمقراطية، وإيجاد تسوية للصراعات القائمة) والاقتصادي (إزالة القيود التي تعوق عملية فتح السوق الأوربية أمام الصادرات العربية ومساندة الدول الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وفي الاندماج في النظام التجاري العالمي) والاجتماعي (احترام وحماية حقوق الأقليات وربط هذه الدول بشبكة العولمة في كل مجالاتها) لكنها ما لبثت أن طرحت فكرة المشاركة الإستراتيجية مع دول الشرق الأوسط والتي تم تحديدها بأنها دول مجلس التعاون الخليجي واليمن والعراق وإيران، لتعبر عن تراجعها عن مفهوم المتوسطية، وليعكس ذلك مدى المسايرة للخطاب السياسي الأمريكي بعد احتلال العراق، والمنظور التجزيئي في التعامل مع (دول) وليس (مع المنطقة كوحدة)، مما يؤكد أنها مشاركة تقوم على عدم التكافؤ، طالما أنها مشروطة بقيام الطرف العربي فيها بتنفيذ برامج عمل واجتياز اختبارها بنجاح حتى يمكن صياغة العلاقات الأوربية وفقا للرؤى الأوربية المطروحة[91]. ومن بين تلك الأهداف

التي يسعى الاتحاد الأوربي إلى تحقيقها، مما يسميه بالمشاركة الإستراتيجية مع الشرق الأوسط الآتي[92].

1- تعزيز المصالح المشتركة لكل من الاتحاد الأوربي ودول الشرق الأوسط من خلال مفهوم واسع للتحديات الأمنية المشتركة التي تواجه دول المنطقة، يشمل إلى جانب التحديات النابعة من البيئة الخارجية، تلك التحديات النابعة من البيئة الداخلية والمتمثلة في انخفاض معدلات التنمية. مما يعني الانتقال بالمشاركة من نطاق التهديدات العابرة للحدود الدولية إلى نطاق إعادة هيكلة البنية الداخلية في الدول العربية وفق وصفة أوربية.

2- احترام الخصوصية الثقافية لدول الشرق الأوسط من منطلق أنه لا يوجد برنامج إصلاح واحد يمكن تطبيقه على كل دول المنطقة، بل إن برنامج الإصلاح يتعين أن تنبع من المجتمعات نفسها لا أن تفرض من الخارج، مما يعني نفي خصوصية المجتمع العربي ككل وتعميق الخصوصيات القطرية وتجذير الفرقة العربية.

3- تأييد إقامة دولتين مستقلتين (الدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل) داخل حدود آمنة ومعترف بها، من خلال تنفيذ خريطة الطريق على أن تكون ترتيبات الوضع النهائي محل اتفاق وتفاوض بين أطراف الصراع. بمعنى الفصل بين عملية السلام وعملية التحول إلى النموذج الغربي، السياسي والاقتصادي والثقافي، وعدم الضغط على إسرائيل في تحقيق ما يسمى بخيار الدولتين، بعدم الخوض في ثوابت هذا الخيار، وترك المسألة، برمتها، لتحسم في ضوء معادلة التوازن الراهن في القوة التي هي الآن في صالح إسرائيل.

4- تعميق مستوى الحوار السياسي مع الشركاء العرب بالتركيز على برامج إصلاح، سياسية اقتصادية واجتماعية، محددة يتعين على هؤلاء الشركاء تنفيذها.

5- إنشاء الآليات الملائمة لتعزيز إجراء الحوار الأمني مع دول الشرق الأوسط فيما يتعلق بقضية حظر الانتشار من اجل تنفيذ سياسات ضبط صادرات السلاح والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتدعيم أسس التعاون العسكري بحيث يتم السماح للعرب بالمشاركة في التدريبات العسكرية، وفي برامج التدريب العسكري التي ينفذها الاتحاد الأوربي، ولكن دون تجاوز ذلك لتبني خيار إعلان الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووي، أو ربط ضبط التسلح بتطبيق قرارات الأمم المتحدة على النزاع العربي – الإسرائيلي.

6- تأكيد مركزية دور التعليم الجامعي وأهمية إنشاء مجتمع المعرفة، وتوفير الدعم لتمكين المرأة لتعزيز مشاركتها السياسية في المجتمع.

7- التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة مع دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز التعاون معها في قضايا مثل إصدار عملة موحدة أو صياغة سياسة تجارية مشتركة، وتقديم برامج مساعدة فنية لإعادة هيكلة الأطر الإدارية داخل دول مجلس التعاون، والعمل على تعزيز التفاهم المتبادل والاحترام بين الشعوب والثقافات.

هذا التوجه نحو تفعيل علاقة المشاركة الأوربية – العربية إنما كان يستهدف مواجهة تلك التحديات الرئيسية التي رأت أوربا بأنها تشخص أمام العرب وأن عليهم التصدي لها وهي: "تعزيز عملية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي المستدام، وتنمية الموارد البشرية، ومنع تدفق الهجرة غير المشروعة ومحاربة الإرهاب، وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل"[93]. ومع وجاهة هذه الأهداف المراد تحقيقها في الدول العربية المعنية لكن مضامينها التي أفصحت عنها أوربا جعلت العرب يظهرون رؤاهم الخاصة بشأن مثل هذه القضايا الهامة وبالتالي يتميزون بها عن الرؤية الأوربية: فمع الإقرار بخطورة الإرهاب والموافقة على أهمية محاربته جماعيا لكن يجب أن لا يتساوى هذا مع حق مقاومة الاحتلال الذي أقرته المواثيق الدولية بشكل لا غبار عليه، ومع أهمية عملية الإصلاح السياسي المرغوب فيها إلا أن هذه العملية تجب أن تنبع من الداخل ومن دون أن يعني ذلك عدم الاستفادة من تجارب الآخرين طالما أنه لا توجد نماذج جاهزة لبرامج الإصلاح السياسي تصلح لكل المجتمعات، أما القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي فإن الحل، هنا، يكمن في تحقيق تسوية شاملة وعادلة مستمدة من

قرارات الشرعية الدولية التي تم الإفصاح عنها في قرارات الأمم المتحدة، أساسا، وفي المؤتمرات الدولية العديدة التي عقدت خلال الثلاثة عقود الماضية على وجه العموم.

****

(6)

إن الأهمية الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية المتميزة لمنطقة الخليج العربي هي التي كانت وراء صياغة وتحديد الولايات المتحدة للمصادر التي من شأنها التأثير على الأمن فيها ومن ثم تهديد المصالح الحيوية لها. وقد بنت الإدارة الأمريكية تصوراتها لمصادر التهديد المحتملة للأمن في الخليج على أساس عدم جواز الفصل بين هذه المصادر ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية. وتبعا لذلك تم تغيير هذه الرؤى بخصوص الجهة المهددة للأمن من فترة إلى أخرى، وبحسب ظروف كل مرحلة والتهديدات التي تواجهها. ففي السبعينات تجسد التهديد الرئيسي في المد الشيوعي، وقد اقتضت مواجهته اقتراح الولايات المتحدة لسياسة العمودين التي انهارت مع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979. وفي الثمانينات مثلت إيران ذلك التهديد فزادت الولايات المتحدة من حضورها العسكري في الخليج العربي (قوات التدخل السريع) وبنت لنفسها شبكة من القواعد العسكرية فيه، وقامت بمساندة العراق في مواجهة الاندفاع الإيراني وذلك، كما يقول نيكولاس فيليوتيس، "لجعل تلك المنطقة أكثر أمنا عن طريق تحسين قدراتنا على نشر القوات وبنية القيادة واستخدام تسهيلات في دول صديقة تسهم في نشر قواتنا البحرية المتزايد في المحيط الهندي، وبإقامة تعاون أوثق في مجال المساعدة الأمنية والنشر المتواصل لطائرات الأواكس في السعودية لتعزيز دفاعها الجوي"[94]. وفي التسعينات برز العراق كمصدر تهديد جدي بعد غزو الكويت، كما مثل سعي إيران والعراق لامتلاك أسلحة دمار شامل مصدرا آخر للتهديد لذلك وصفت هاتان الدولتان "بالمارقة" وبأنهما يشكلان "محورا للشر" فمن الضروري "احتوائهما" والتأثير على توجهاتهما من خلال العمل على تكثيف الوجود العسكري والسياسي المباشر في المنطقة ومن دون الاعتماد على أي قوى حليفة فيها[95]. وجاءت أحداث أيلول/سبتمبر/2001 لتهيئ الفرصة أمام تقديم رؤية جديدة قوامها الاعتماد على القوة والعمل انفراديا وتبني إستراتيجية عظمى في التعامل مع العدو الجديد (الإرهاب) باللجوء، إلى أسلوب الضربات الاستباقية وعدم الانتظار (حتى تتجمع الأخطار)، واعتبار نشر الديمقراطية أحد أهم الأدوات التي تساعد على تجفيف منابع الإرهاب ودوافعه، وقد تم صياغة صورة جديدة لخريطة الشرق الأوسط تتضمن إجراء إصلاحات سياسية وتقترح إقامة شرق أوسط كبير يضم بين جنبيه العرب وجيرانهم (بما فيهم إسرائيل) كخطوة ضرورية نحو تحقيق أمن واستقرار المنطقة بأكملها[96]. ثم أضاف غزو العراق واحتلاله عام 2003 عبئا مضافا على الإدارة الأمريكية، فبدلا من أن تتحقق مضامين تلك الرؤى التي خطط لها مسبقا واجهت فشلا ذريعا وعلى كل المستويات: مقاومة عنيفة وشرسة للاحتلال ومشاريعه وسياساته المشبوهة، وتفشي حالة من الفوضى والعنف والانفلات الأمني لا نظير لها على مدى التاريخ مما وفر بيئة مناسبة لاحتضان التطرف في العراق، وإضعاف هذا البلد وإخراجه من معادلة التوازن الإقليمي، وتكريس الوجود العسكري الأمريكي المرفوض من قبل شعوب هذه المنطقة، بحيث أصبح الشغل الشاغل للإدارة الأمريكية هو كيفية إيجاد مخرج سهل لها من هذا المأزق الشديد التعقيد، وتحديد بديل إستراتيجي مناسب لمواجهة التهديدات المحتملة لسياسة الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، والطريقة المثلى للتصدي لها مستقبلا[97]. ومع أن معطيات هذه الأوضاع، المستجدة في منطقة الخليج العربي قد قادت الإدارة الأمريكية إلى تشخيص تلك التهديدات التي تواجه الأمن في الخليج العربي وتعرضه للخطر، وأن تحصرها في معضلات رئيسية ثلاث هي: مشكلة الأمن في العراق وبرنامج إيران النووي، واحتمال وقوع اضطرابات داخلية في دول مجلس التعاون الخليجي[98]، إلا إنه ليس من المتصور أن يكون إقرار الولايات المتحدة وحلفائها لنظام أمني جديد للخليج بالمهمة اليسيرة، إذ يتعين لتحقيق هذا الهدف الإبقاء أولا على العراق قويا ولكن ليس إلى الدرجة التي لا يمكن معها السيطرة عليه وتوجيهه، واستمرار احتواء إيران ودفعها، في الوقت نفسه، نحو أللبرلة، ثم إفساح المجال أمام دول مجلس التعاون الخليجي للقيام بالإصلاح مع الاستمرار في حمايتها من أعداء

الداخل والخارج[99]. إن واقع الحال في الخليج يشير إلى أنه سيكون من الصعب، تماما، الموازنة بين هذه المصالح والتهديدات إلى الحد الذي لن يكون من غير المتوقع فشل الإستراتيجية الأمريكية المرغوب في تنفيذها كما فشلت الاستراتيجيات السابقة عليها.

****

(7)

إن تجاوز الإخفاقات التي منيت بها السياسات التي وضعتها الإدارات الأمريكية لضمان الأمن في الخليج العربي قد دفعت عددا من المؤسسات، العلمية والسياسية إلى تقديم تصورات، أو مشاهدة محددة رأت أن تنفيذها من شأنه كفالة الأمن في هذه المنطقة الحيوية من العالم. أما هذه التصورات، أو المشاهد، فهي[100]:

1- التواجد عن قرب: فعلى الولايات المتحدة القيام بتخفيض وجودها العسكري في المنطقة إلى الحد الذي يحقق لها إيفاءا بالتزاماتها القائمة. فيتم الإبقاء على قيادة الأسطول الخامس في البحرين، ويحتفظ بقاعدة (العديد) الضخمة وببعض المعدات التي سبق وأن وضعت في الكويت وقطر، وبقاعدة جوية وببعض الوجود العسكري البري في العراق، والاعتماد (كبديل عن القواعد العسكرية) على معدات يتم نصبها على بواخر تتمركز في دييغوغارسيا. أما على الصعيد السياسي فتحتفظ الولايات المتحدة بعلاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وربما تضيف عليها ارتباطات مماثلة بحكومة عراقية "صديقة"، وتستمر باحتواء إيران وذلك بجعلها تتوقع ردا عسكريا أمريكيا على أي اعتداء أو تدخل قد تقوم به وتأمين الدعم الأوربي للضغط عليها بما يؤدي إلى إنهاء دعمها للإرهاب وسعيها لامتلاك أسلحة غير تقليدية. ومن مزايا هذا التصور أنه سيحظى بتأييد دول المنطقة العربية لأنه سيؤدي إلى تأمين الأمن في الخليج العربي بحد أدنى من الوجود العسكري، كما سيجد ترحيبا به من قبل بعض قطاعات الجيش الأمريكي الذي سيسرهم وضع حد لقيامهم بدور (الشرطي) في منطقة بعيدة لا ترحب بوجودهم ولا تتمتع بالرفاهية التي تؤمنها لهم بلادهم. لكن، بالمقابل فإن تطبيق هذه الرؤية سيؤدي إلى تعثر عملية الإصلاح السياسي المرغوب فيها، ويضعف قدرة واشنطون على ممارسة الضغط على حلفائها الخليجيين لاتخاذ القرارات الصعبة التي تعتبرها ضرورية من أجل صلاحهم على المدى البعيد، فضلا عن جعل إيران، في حال امتلاكها للسلاح النووي، أكثر اندفاعا للقيام بأعمال عدائية جديدة، وبما قد يغري قوى خارجية أخرى، كالصين مثلا، للتخطيط والعمل على اقتناص الفرص في مياه الخليج العربي المضطربة.

2- إقامة ناتو شرق أوسطي: فيتم إنشاء حلف دفاعي إقليمي جديد من النوع الذي أثبتت فاعليته في أوربا أثناء الحرب الباردة. فتعقد اتفاقية رسمية للدفاع المشترك مع دول مجلس التعاون ومع حكومة العراق الجديدة تؤمن بموجبها التزام الولايات المتحدة بدعم الأمن في الخليج وتشكل رادعا فاعلا في وجه أي اعتداء إيراني محتمل، وتوفر حلا لمعضلة العراق الأمنية وتكسب الوجود الأمريكي شرعية فيما إذا أمكن إقناع شعوب الخليج بأنه مجرد وجود لطرف متساو مع الآخرين، مما سيتيح الفرصة أمام نجاح الحلف المقترح بشكل أكبر من حلف بغداد الذي عقد في الخمسينات لأنه سيجعل العراق ودول مجلس التعاون الخليجي تواجه ذات التهديد الخارجي المتمثل في إيران.ما يؤخذ على هذا التصور أنه قد لا يجد قبولا من دول المنطقة، لأن التحالف المقترح سيعتبر عملا استعماريا تواطئيا بامتياز وبالتالي يفقد الأنظمة الخليجية شرعيتها، بل وحتى الحكومة العراقية، الموالية، قد تجد صعوبة في تقبل مثل هذه المعاهدة الرسمية لذات الأسباب. كما أن مثل هذا التحالف سيجد صعوبة في التعامل مع أي اضطرابات داخلية، وقد تدفع إيران إلى اللجوء لسياسة إضعاف جيرانها (العرب) من الداخل بدلا من مهاجمتهم مباشرة من الخارج، وبالتالي تظهر مدى عجز هذا التحالف في الرد.

3- تشكيل منتدى أمني خليجي: فيقام منتدى أمني مشترك في الخليج العربي على غرار اتفاقات الحد من التسلح في أوربا التي عقدت في نهاية الحرب الباردة، ليجمع بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران. وتبدأ هذه العملية بإنشاء منتدى أمني إقليمي تناقش فيه الأمور ذات الصلة، كما يتم تبادل المعلومات وتظهير الاتفاقات للوصول إلى اتفاق بشأن الحد من التسلح ، وإقرار حظر شامل على كل أسلحة الدمار الشامل وفرض عقوبات على المخالفين، وإقرار برنامج للتفتيش

المتعدد (أو الدولي) لضمان التنفيذ. مثل هذا التصور من شأنه أن ينزع أنياب إيران ويقيد العراق وبالتالي سيمكن دول مجلس التعاون الخليجي من معالجة مشاكلها الأمنية من دون الحاجة إلى الوجود العسكري الأمريكي الكثيف المزعزع للاستقرار. بل إن العلاقات العسكرية بين دول المجلس والولايات المتحدة قد تكون مقبولة بشكل أكثر من قبل مجلس التعاون إن هي تمت في إطار إقليمي أوسع. ما يؤخذ على هذا التصور هو صعوبة تحقيقه إن لم يكن استحالته. فالتوصل إلى هذه الصيغة المقترحة لضمان أمن الخليج سيحتاج أولا إلى فترة طويلة تفوق تلك الفترة التي استغرقتها عملية إخراجها من أوربا، كما أن القوة المدعوة إلى إخراج هذا الطموح سوف تأتي إلى طاولة المفاوضات وهي حاملة معها أجندتها الخاصة بها التي لن تتخلى عنها لصالح الآخرين، ومما يزيد من تعقيد نجاح هذه الفكرة كون وحدة دول مجلس التعاون الخليجي هي واقع غير ملموس بالمرة. هذه التصورات الثلاثة المقترحة هي ليست تصورات متعارضة مع بعضها بشكل مطلق، بل يمكن النظر إليها- كما يرى بولاك- بوصفها خطوات في إطار عملية مستمرة. فمن الممكن أن تقوم الولايات المتحدة، على المدى المنظور، ببعض الخطوات لتخفيض مستوى قواتها بما يتوافق مع مشهد التواجد عن قرب فيما هي تقوم بدراسة إمكانية المضي في إقامة نظام تحالفي جديد وإنشاء منتدى أمني، والحال أن التهديد بقيام تحالف أمريكي – خليجي – أمني ربما يشكل حافزا قويا آخر لإيران يدفعها إلى المشاركة في منتدى أمني، في حين أن الإفصاح عن أن الهدف هو إقامة مثل هذا العمل المشترك قد يجعل دول مجلس التعاون الخليجي أكثر تقبلا لفكرة الحلف. وفي النهاية فإن نجاح المنتدى الأمني سيوفر فرصة لديمومة السلام وتخفيض مستوى القوات في المنطقة، الأمر الذي سيمهد الطريق أمام الانسحاب الأمريكي من الخليج وهو تطور سيلاقي ترحيبا من كل المعنيين[101].

****

(8)

هكذا يبدو أن الولايات المتحدة دخلت إلى الخليج العربي من باب تأكيد قيمها الثقافية ونشر التعاليم المسيحية لينتهي بها الأمر إلى تبني سياسة أحادية مغلفة بقناعة جوهرها جعل المتغير العسكري هو المتغير المسيطر على التعامل مع هذه المنطقة بحيث يتم إحالة أي مشكلة سياسية إلى مجرد عنصر من عناصر البعد العسكري[102]. فالتركيز انصب على التهديد الخارجي، دوليا كان أم إقليميا، لكن هذا الخطر ما لبث أن تراجع بعد إنهاء مبرراته (انهيار الاتحاد السوفييتي واحتواء إيران وإسقاط النظام في بغداد) ليعقبه ترويج لفكرة بديلة هي الخطر المحلي والتهديد الداخلي للأمن في الخليج. فالجمود السياسي وغياب الديمقراطية، والإرهاب، والفساد، الإداري والمالي، والبطالة، وطبيعة المناهج التعليمية، وتفاقم المشكلات الاجتماعية، كل هذه العوامل الداخلية أصبحت، في نظر صانع القرار الأمريكي، هي الأكثر خطورة والأكثر تهديدا لأمن الخليج[103]. مثل هذه التصورات هي التي جعلت واشنطون تحول الخليج العربي إلى ثكنة عسكرية أمريكية مكونة من سلسلة من القواعد والمنشآت والمطارات والموانئ والمستودعات المكدسة بكميات ضخمة من الأسلحة والمعدات التي يمكن استخدامها في مهام عسكرية عاجلة وطارئة، وبحيث أصبح بالإمكان القول، ومن دون أي تردد، أن الخليج العربي أصبح، الآن، من أكثر الأنظمة الإقليمية عسكرة في العالم، وهو في صورته هذه يبدو وكأنه بحيرة أمريكية صرفة[104]. ولقد أدى تسليم ملف الأمن في الخليج إلى المؤسسة العسكرية الأمريكية إلى تحول في المنطق الأمريكي. فالولايات المتحدة أصبحت تبعا لهذا التحول تملك حقوقا سيادية في الخليج العربي وليس مجرد "مصالح حيوية" مما يعني أنها غدت بمثابة جزء عضوي فيه وليس غريبا ولا خارجيا، أو طارئا عليه، وأن لها نفس الحقوق التي تتمتع بها الدول الخليجية، وأن لشعبها نفس الامتيازات التي تتمتع بها شعوب المنطقة، فهي لذلك شريك كامل الشراكة في حاضر الخليج ومستقبله وفي نفطه وثروته، وفي البقاء فيه بشكل دائم[105]. هذا الحضور الأمريكي أصبح حضورا يوازي في حجمه وتأثيره وتغلغله حضور بريطانيا الاستعماري السابق في الخليج العربي الذي استمر زهاء قرن ونصف. فأمريكا الآن تكرر ذلك الدور البريطاني الإمبراطوري، وترغب بإدارة شؤون الخليج العربي الذي يتطلع، دون جدوى، إلى الأمن والاستقرار[106]. وطالما أن الولايات المتحدة الأمريكية بسياساتها المتعاقبة لم تستطع تأمين الأمن

لشعوب هذه المنطقة، فإن من الطبيعي أن يرد إلى الذهن ذلك القرار الذي سبق لبريطانيا وأن اتخذته عام 1971. فعلى الولايات المتحدة كمخرج لها من المأزق الذي هي فيه أن تنسحب من الخليج العربي طالما أن الأمن وتحقيقه أصبح رهنا بالإقدام على هذه الخطوة. فأمن الخليج ممكن من دون التواجد الأمريكي، ودول وشعوب هذه المنطقة قادرة على التعايش فيما بينها والاتفاق على معادلة أمنية معقولة ومقبولة تأخذ بنظر الاعتبار مخاوف الدول الصغيرة ومتطلبات الدول الكبيرة ومصالح الدول الصناعية[107]. ولا شك أن طرح مثل هذا التوجه السياسي مرده كون العقلية العسكرية الأمريكية التي تتعامل مع قضية الأمن في الخليج هي عقلية مغرقة في الأحادية. فواشنطون تحتكر ملف هذه القضية وتستبعد كل القوى الأخرى من المشاركة في صنع تلك القرارات الخاصة بمستقبل المنطقة سياسيا، وإدارة الرئيس بوش لازمتها نزعة أحادية فمنذ تفكك الاتحاد السوفييتي وباتت الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة في هذا العالم. فما تقوله أمريكا يجب أن يقبله الجميع دون نقاش، وما تقرره يجب أن ينفذ بأقل قدر ممكن من التشاور. بهذه الكيفية اتخذ قرار الحرب على العراق من دون موافقة المجتمع الدولي ومن دون مشاركة الآخرين بها، وتحقق النصر العسكري رغم معارضة المجتمع الدولي، وأكدت الولايات المتحدة لنفسها، وللآخرين أنها قوة عسكرية لا تقهر. هذا الوضع هو الذي دفع إلى الأخذ بمنطق أساسه أن أمريكا هي وحدها التي تقرر أمن الخليج العربي وتدافع عن حقوقها وتحمي مصالحها ومصالح حلفائها فيه دون الرجوع إلى هؤلاء الحلفاء والأصدقاء، فضلا عن أنها أصبحت مؤهلة، تماما، لتقرير من هم الأعداء ومن هم الأصدقاء، وإدارة الشأن الخليجي وكأنه شأن داخلي أمريكي، وتحمل المسؤولية فيه وكأنه ولاية أمريكية[108]. هذه الأحادية التي طبعت التعامل الدولي لإدارة الرئيس بوش لم تكن من اختراع هذه الإدارة وإنما تم تحويلها، في عهده، إلى قاعدة عامة بعد أن كانت استثناءاً بفعل العداء لمبدأ التعددية من حيث المبدأ[109]. فإستراتيجية أمريكا، منذ الربع الأخير من القرن الماضي، كان أحد مبادئها الأساسية هو السعي إلى إشراك أوربا الغربية في المخططات الأمريكية تجاه الخليج العربي. بمعنى السعي إلى أن تكون مشروعاتها الخاصة بالتدخل العسكري تحت مظلة من الحماية الغربية الجماعية، أي الاستناد إلى منطق الحوار والتعامل المباشر المتوازن مع تلك القوى التي لها مصالح هامة في المنطقة، وجعل أساس السياسة الدولية هو فتح الباب أمام التعامل مع جميع القوى بلا استثناء. فطبيعة المنطقة وظروفها الاقتصادية تؤهلها لان يسود فلسفتها، في التعامل الدولي، منطق البيع والشراء، وهذا يعني جعل الأبواب مفتوحة أمام الجميع الأمر الذي يقود إلى جميع القوى المتعاملة سوف تحيد نفسها بنفسها[110].

إن هذا الانغماس في السياسة الأحادية والانعزال عن الأصدقاء والحلفاء هو الذي أفقد الحلم الأمريكي المؤيدين، كما كان وراء تنامي مشاعر العداء الشعبي له في أكبر الدول الأوربية (ألمانيا وبريطانيا) حيث اعتبر إعادة انتخاب الرئيس بوش بمثابة تهديد للسلام العالمي، وبدت الولايات المتحدة تفقد تلك الصورة المثالية التي كانت قد اكتسبتها خلال الحرب العالمية الثانية باعتبارها الحليف القوي القادر على حماية أصدقائه، والنموذج الأمثل للديمقراطية والحرية.يبدو هذا واضحاً في تلك العبارة التي وجهها أبرز زعماء أوربا (جيسكارديستان وجوليانو أماتو) الى الرئيس بوش: "فالولايات المتحدة ستحتاج إلى اصدقاء أكثر مما كانت تحتاج إليه من قبل، وأن أفضل الشركاء المحتملين لها هم الأوربيون، فمهما تكن نواقصهم فإنهم يشاركون أمريكا نفس القيم الأساسية ويلتزمون معها بالديمقراطية واقتصاديات السوق والإيمان بعمق بضرورة تفعيل المؤسسات المتعددة"[111]. ومع أن هذه الدعوات قد حظيت بردود فعل إيجابية من قبل الرئيس بوش الذي أعلن "أن أمريكا وأوربا أعمدة العالم الحر" وأن التحالف بينهما هو "العمود الرئيسي لأمتنا، وأن اقتصادنا الناشط هو محرك الاقتصاد العالمي" وأنه "ما من قوة على الأرض قادرة أبدا على تفريقنا" لأن "أفضل القيم والمصالح الأمريكية والأوربية هي واحدة مع إشراقة القرن الحالي وهي هزيمة الإرهاب وقهر الفقر وتوسيع التجارة وتحقيق السلام"، إلا أن كل ذلك لم يبدل من حقيقة الأوضاع القائمة على أرض الواقع، إذ مضت فلسفة الرئيس بوش في طريقها للدعوة على أن تهيمن الولايات المتحدة على العالم عن طريق القوة العسكرية متجاوزة في ذلك ضرورة تنافس القوى الكبرى بشكل

سلمي بدلا من اللجوء إلى الوسائل العسكرية التي تقود، في نهاية المطاف، إلى الكثير من المشاكل، وتلحق من الأضرار ما يفوق تلك الفوائد التي تنجم عنها، فمن المستحيل أن تستطيع أي قوة عظمى إجبار المجتمع الدولي، على قبول معاييرها من خلال استعراض قدراتها العسكرية[112].

في ضوء ما تقدم يمكن إيجاز أبعاد التوجهات السياسية لإدارة الرئيس بوش بالآتي:

1- إن هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو تحقيق واستباق سيادة أمريكية عالمية تستبعد ظهور قوى أخرى منافسة في المستقبل بحيث تتمكن بفضل هذه السيادة، من تشكل قواعد الأمن الدولي على شاكلة المبادئ الأمريكية. فأوربا، كما يرى دونالد رامسفيد، هي قارة عجوز أرهقها الزمن وأفقدها التردد، وعليه فإن الولايات المتحدة يحق لها أن تتصرف وتترك القارة الأوربية تمارس الحكمة والفكر كما يحلو لها[113].

2- إن الشرق الأوسط والخليج العربي هما نقطة الارتكاز في الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة. ومع أن أمريكا تسعى دوما للسيطرة العسكرية الكاملة على الخليج العربي فإن ذلك الهدف سيتحقق، تماما، فيما إذا أمكن التوصل إلى حل للصراع العربي الإسرائيلي، لأن مثل هذا الحل، كما يرى كولن باول، سيجمد قضية فلسطين ويفتح الطريق إلى غيرها (العراق).

هذا المشروع (الإمبراطوري) الذي يهدف إلى تثبيت التفوق الأمريكي وتحويله إلى سلطة عالمية تفرض سطوتها على القرن الحالي قابلته أوربا بسلبية واضحة، فهي لا تريد الاعتراف لأمريكا بحق التفرد في الشرق الأوسط لأن لها فيه مصالح حيوية ، فبترولها في غالبيته يأتي منه، فمن الصعب عليها القبول باحتكار أمريكي يمسك به ويحكم قبضته عليه، كما إنها من ناحية أخرى، ليست بعيدة عهد عن مجد إمبراطوري غابر. وإذا كانت هذه هي أبعاد الرؤيتين الأمريكية والأوربية للأمن في الخليج العربي، فإن واقع حال هذه المنطقة يقتضي منا التذكير بالحقيقتين التاليتين:

أولا: إن أي نظام أمني يقترح لمنطقة الخليج العربي لا بد وأن يقترن بالعديد من الخطوات مثل إعادة صياغة مفهوم الإرهاب ومكامن التهديد الإرهابي للمنطقة، والتأكيد على أن أمن الخليج العربي لا ينفصل عن أمن واستقرار إقليم الشرق الأوسط ككل، وإعادة النظر في مفهوم الضربات الاستباقية الإجهاضية لمواجهة التهديدات الإرهابية، وتطوير قدرات مجلس التعاون الخليجي الدفاعية ليتمكن من القيام بدور الموازن في المنطقة[114].

ثانيا: إن أي مواجهة للمخاطر الأجنبية المحدقة بالخليج العربي تقتضي بناء إستراتيجية عربية تقوم على عناصر رئيسية ثلاثة هي: ضرورة خلق التماسك الذاتي بين جميع عناصر المجتمع الخليجي بحيث ينتقل من مجتمع التناقضات، القبلية والطائفية، إلى مجتمع الوحدة القومية، وتدعيم الأداة العسكرية بما يفضي إلى تخطي توحيد القوى العسكرية لدول الخليج العربية فقط، والاستفادة من عنصر القدرة المالية، أيضا، لتعويض النقص في الكثافة السكانية، ثم تحويل المجتمع الخليجي إلى "أمة مقاتلة" تجعل من مغامرة إقدام أي قوة لاحتلال المنطقة مكلفا وغالي الثمن لها[115].

الهوامش

(1) د. عبد النور بن عنتر: تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، السياسة الدولية، العدد (160) إبريل/2005، ص56.

(2) د. حامد ربيع: نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط (القاهرة – دار الموقف العربي 1984) ص235.

(3) د. عبد النور بن عنتر، المصدر السابق، ص56.

(4) د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة (بيروت – المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1979) ص331.

(5) د. حامد ربيع: الأمن القومي العربي وتطور الاستراتيجيات الكبرى حول منطقة الشرق الأوسط، الندوة الدبلوماسية التاسعة – وزارة الخارجية – أبو ظبي 1981، ص24.

(6) د. حامد ربيع: نظرية الأمن القومي العربي مرجع سابق، ص37.

(7) د. غانم محمد صالح: أمن الخليج العربي وأثره على العلاقات العربية، مجلة العلوم السياسية، العدد (17)، حزيران/1997، ص9.

(8) الدكتور غازي فيصل حسين: العلاقات العراقية الأوربية: تحليل للمضمون الجيوستراتيجي الأوربي تجاه الخليج العربي، مجلة العلوم السياسية العدد (17) حزيران/ 1997، ص89.
(9) المصدر السابق، ص93.
(10) د. بشارة خضر: أوربا وبلدان الخليج العربي: الشركاء الأباعد، ترجمة الدكتور حسن عبد الكريم قبيسي (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية 1995)، ص168.
(11) أمين هويدي: أحاديث في الأمن العربي (بيروت – دار الوحدة 1980) ص43.
(12) الدكتور حامد ربيع: الأبعاد الإستراتيجية لصراع الدول الكبرى حول الخليج العربي (الكويت – مؤسسة الخليج للطباعة والنشر 1983) ص56.
(13) الدكتور عبد الخالق عبد الله: الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي، المستقبل العربي (299) كانون الثاني/ يناير، 2004، ص11.
(14) للتفاصيل أنظر الدكتور علي الدين هلال: أمريكا والوحدة العربية 1945 – 1982 (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية) ص ص 36 – 38.
(15) أشرف محمد كشك : أمن الخليج في السياسة الأمريكية، السياسة الدولية، العدد(164) ابريل / 5006، ص 170
(16) الدكتور عبد الخالق عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 12.
(17) أشرف محمد كشك، مصدر سبق ذكره، ص 170.
(18) د. غسان العطية: الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي، على الرونيو، كلية القانون والسياسة، بلا، ص13.
(19) د. أسامة الغزالي حرب: الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي مصالح ثابتة وسياسات متغيرة، المستقبل العربي (38) نيسان (إبريل) ص39.
(20) تسمى هذه السياسة أيضاً بتسميات أخرى منها: Twin Pillars أو Two Pillars أو Regional Policy أو Bi Pillars.
(21) د. أسامة الغزالي حرب، المصدر السابق، ص39.
(22) د. عبد الخالق عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص12.
(23) الدكتور أسامة الغزالي حرب: احتمالات التطور في السياسة الأمريكية في ظل الإدارة الجديدة، السياسة الدولية (97) يوليو/1989، ص129.
(24) د. أسامة الغزالي حرب: الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص44.
(25) المصدر السابق، نفس المكان.
(26) عمرو كمال حمودة: النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد (164) إبريل/2006، ص54.
(27)Khouri, Fred J., The challenge to u.s. security and middle east policy American Arab Affairs, Summer 1983, number 5 p./5.
(28) د. أسامة الغزالي حرب: احتمالات التطور في السياسة الأمريكية في ظل الإدارة الجديد، مصدر سبق ذكره، ص129.
(29) بيان نيكولاس فيليوتيس: سياسة أمريكا في الخليج شاملة لكنها متوازنة، أيار/ مايو/1982، بدون مكان نشر وتاريخ، ص1.
(30) المصدر السابق.
(31) المصدر السابق.
(32) أشرف محمد كشك، مصدر سبق ذكره، ص170، وكذلك الدكتور عبد الخالق عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص12.
(33) بول سالم: الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين في "العرب والعولمة" (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية 1998) ص ص 209 – 210.
(34) د. محمد رياض: الولايات المتحدة الأمريكية في الميزان الجيوبولتيكي الغربي، السياسة الدولية، العدد (159) يناير/2005، ص42.
(35) المصدر السابق، نفس المكان.
(36) بول سالم، مصدر سبق ذكره، ص ص211 – 212.
(37) محمد حسنين هيكل: الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق (القاهرة – دار الشروق 2003) ص149.
(38) د. عبد الخالق عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص12 وبشأن الإنفاق العسكري اعتبرت السعودية هي الدولة الأكبر في الشرق الأوسط حيث أن إنفاقها العسكري ازداد، عام 2005، بنسبة 21% او ما يعادل 4.6 مليار دولار. وتظهر الإحصائيات الدولية أن دول الخليج العربي كان إنفاقها العسكري عام 2005، بالعملة المحلية، كالآتي: السعودية 95.146 مليار ريال، الكويت 1.354 مليار دينار، الإمارات 9.917 مليار درهم، البحرين 180 مليون دينار (2004)، عمان 1.148 مليار دولار. كما شكلت هذه النفقات ما نسبته 8.3% و7.9% و4.4% و12% من إجمالي الناتج المحلي لدول السعودية والكويت والبحرين وعمان على التوالي. أما بشأن حجم القوات الأمريكية في الخليج العربي فإنها بلغت عام 2003 ما مجموعه 347 ألف جندي في فروع القوات المسلحة الرئيسية: البرية والبحرية

والجوية. انظر الكتاب السنوي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية 2006) ص487 وما بعدها.
(39) جوزيف موينيهان: مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية: المصالح الأمنية المشتركة وغير المشتركة: في أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين. (أبو ظبي – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 1998) ص100.
(40) د. خير الدين حسيب: البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية، شؤون الأوسط، العدد (115) صيف 2004، ص94.
(41) المصدر السابق.
(42) محمد حسنين هيكل: مصدر سبق ذكره، ص150.
(43) د. منار الشوربجي: الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، السياسة الدولية، العدد (161)، يوليو/2005، ص209.
(44) محمد حسنين هيكل، مصدر سبق ذكره، ص153.
(45) د. أحمد عبد الرازق شكارة: الفكر الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد، في العرب وتحديات النظام العالمي (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية 1989) ص210 و212.
(46) موينيهان، مصدر سبق ذكره، ص86.
(47) فتوح أبو دهب هيكل: الرؤية الأمريكية لأمن الخليج، شؤون خليجية، العدد (37) ربيع 2004، ص90.
(48) عبد الجليل زيد المرهون: أمن الخليج والمتغير الأمريكي، المستقبل العربي، العدد (328)، حزيران/يونيو/2006، ص17.
(49) أشرف محمد كشك، مصدر سبق ذكره، ص171.
(50) عبد الجليل زيد المرهون، مصدر سبق ذكره، ص18.
(51) د. محمد رياض، مصدر سبق ذكره، ص ص46 – 47.
(52) د. منار الشوربجي، مصدر سبق ذكره، ص214.
(53) عصام عبد الشافي: السياسة الخارجية الأمريكية: قضايا وإشكاليات، السياسة الدولية، العدد (160) إبريل 2005، ص157، والدكتور السيد أمين شلبي: العرب والمشهد الدولي القادم، شؤون عربية، العدد (128) شتاء 2006، ص62.
(54) عصام عبد الشافي، مصدر سبق ذكره، ص158.
(55) المصدر السابق، ص159.
(56) Marlue, John, The Persian Gulf in the Twentieth Century (London: the Crasset Press 1962, pp. 1-2.
(57) ibid, p.20.
(58) د. سيد فاروق حسنت: مسح تاريخي للمصالح الأوربية في منطقة الخليج العربي، ترجمة الدكتور محمد عبد الغني سعودي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (25) يناير/1981، ص87.
(59) المصدر السابق، نفس المكان.
(60) المصدر السابق، ص88.
(61)Busch, Briton C., britian and the Persian Gulf 1984 – 1914 (Univ. of California Press 1967) p.5
(62) د. سيد فاروق حسنت، مصدر سبق ذكره، ص94.
(63) المصدر السابق، ص96.
(64) محمد حسنين هيكل، مصدر سبق ذكره، ص ص94 – 95.
(65) د. غانم محمد صالح: الخليج العربي، التطورات والنظم والسياسات (بغداد – مديرية دار الكتب للطباعة والنشر 1992) ص91.
(66) د. غسان العطية، مصدر سبق ذكره، ص9.
(67) أدوارد مورتيمور: سياسة الدول الأوربية العشر في منطقة الخليج العربي وأبعادها المستقبلية، في كتاب الخليج العربي والعالم الخارجي (البصرة – مركز دراسات الخليج العربي 1987) ص ص90 -91.
(68) أحمد خضير سعيد الزهراني: السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الخليج العربي في عقد السبعينات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد (2001) ص300.
(69) إدوارد مورتيمور، مصدر سبق ذكره، ص91.
(70) المصدر السابق، ص93.
(71) أحمد خضير، مصدر سبق ذكره، ص190.

(72) د. السيد زهرة: استراتيجية القوتين الأعظم وقضايا الأمن في الخليج، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد (2) تشرين أول/1981، ص89.
(73) بول سالم: الولايات المتحدة والعولمة، مصدر سبق ذكره، ص211.
(74) أحمد خضير، مصدر سبق ذكره، ص298.
(75) د. غازي فيصل حسين، مصدر سبق ذكره، ص113.
(76) أحمد خضير، مصدر سبق ذكره، ص ص 296 – 197.
(77) د. غازي فيصل حسين، مصدر سبق ذكره، ص115.
(78) أحمد خضير، مصدر سبق ذكره، ص297.
(79) المصدر السابق، ص306.
(80) المصدر السابق، ص304.
(81) المصدر السابق، ص ص310 – 312.
(82) المصدر السابق، ص318.
(83) أدوارد مورتيمور، مصدر سبق ذكره، ص88.
(84) د. سعد حقي توفيق: مميزات العلاقات العربية الأوربية في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، مجلة العلوم السياسية (17) 1997، ص51.
(85) د. غازي فيصل حسين، مصدر سبق ذكره، ص ص102 – 103.
(86) المصدر السابق، ص103.
(87) المصدر السابق، ص105.
(88) المصدر السابق، ص113.
(89) أحمد خضير، مصدر سبق ذكره، ص218، وقارن روز ماري هوليس: أوربا وأمن الخليج المنافسة التجارية، مصدر سبق ذكره، ص110.
(90) أحمد خضير، مصدر سبق ذكره، نفس المكان.
(91) د عبير الغندور: الشراكة الأوربية مع العرب وإسرائيل، دراسة مقارنة، السياسة الدولية، العدد (165) يوليو 2006، ص19.
(92) المصدر السابق، ص20.
(93) المصدر السابق، ص21.
(94) نيكولاس فيليوتيس، مصدر سبق ذكره، ص1.
(95) فتوح أبو الذهب: الرؤية الأمريكية لأمن الخليج، شؤون خليجية، العدد (37) ربيع 2004، ص90.
(96) د. السيد أمين شلبي: العرب والمشهد الدولي القادم، شؤون عربية، العدد (828) شتاء/2006، ص ص62–63.
(97) المصدر السابق، ص64.
(98)Pollack, Keneth M., Securiting the Gulf, Foreign affairs, July – Aug 2003, p3.
ترجم المقالة غسان ملاوي، شؤون الأوسط، العدد (115) صيف 2004، ص ص82–92.
(99)Ibid, p.4.
(100)أنظر المصدر السابق pp.7 – 16 وقارن مع أشرف محمد كشك، مصدر سبق ذكره، ص173.
(101)Ibid, p16.
(102) الدكتور حامد ربيع: نظرية الأمن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص421.
(103) عبد الخالق عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ص26 – 27.
(104) المصدر السابق، ص15.
(105) المصدر السابق، ص16.
(106) المصدر السابق، ص28.
(107) المصدر السابق، نفس المكان.
(108) المصدر السابق، ص21.
(109) د. منار الشوربجي، مصدر سبق ذكره، ص212.
(110) د. حام ربيع، المصدر السابق، ص443.
(111) عصام عبد الشافي، مصدر سبق ذكره، ص ص 157 – 158.
(112) المصدر السابق، ص158.
(113) محمد حسنين هيكل، مصدر سبق ذكره.
(114) أشرف محمد كشك، مصدر سبق ذكره، ص173.
(115) الدكتور حامد ربيعي، نظرية الأمن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص442.